ارجو ان الى قرار مجلس النواب الاردني المتخـــذ بالجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ .

ان مجلس النواب الاردني الممثل الشرعي للشعب في ضفتي المملكة الاردنيـــة الهاشمية قـــرر بالاجماع الاستنكار والاحتجاج الشديدين على السلطات الاسرائيلية بسبب انتهاكها لحرمة الاماكن الدينية والمقدسة وتغيير معالمها الدينية وخاصة ما يجري الآن في الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل من هدم لمقامات الانبياء يعقوب ويوسف وابراهيم وغار الانبياء عليهم الصلاة والسلام واستبدال هذا الأثر الاسلامي المقدس الى كنيس يهودي.

وان مجلس النواب الاردني يشجب بشدة كل اجراء من هذا النوع لانه غير شرعي وقانوني ويخالف في اصله وموضوعه للقوانين والاتفاقات والاعراف الدولية وميثاق الامم المتحدة .

لهذا فان مجلس النواب الاردني يهيب اتخاذ كافة الاجراءات الرسمية والشعبية لايقاف السلطات الاسرائيلية من السير باجراءاتها التخريبية .

هدى الله امتنا سواء السبيل وهو نعم المولى ونعم النصير .

مع فائق الاحترام وخالص التحية ، ،

رئيس مجلس النواب الاردني
كامل عريقات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

الدورة العادية السادسة لمجلس الامـــة التاسع

محضر الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الثلاثاء ٢٨ ذو القعدة ١٣٩٢ هـ . الموافق ٢ كانون ثاني ١٩٧٣ م

(المجلد ١٨)

(العدد ٥)

جدول الأعمال

صفحة

ج) كتاب معالي وزير العدل رقم (٦٣٩١) جوابا على الشكوى رقم (٢٩)

د) كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٦٣٤٤) جوابا على الشكوى رقم (٢٨)

هـ) كتاب معالي وزير الانشاء والتعمير رقم (٢١٨٧) جوابا على الشكوى رقم (٣٢)

٣ – الاسئلة والاجوبة (ومدة البحث فيها نصف ساعة فقط)

(١) سؤال رقم (١) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول التعيينات والتشكيلات القضائية التي جرت مؤخرا .

(٢) سؤال رقم (٢) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول الاموال المخصصة للاتحاد الوطني العربي .

(٣) سؤال رقم (٣) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول موقف الحكومة من بعض التصريحات التي صدرت عن معالي امين عام الاتحاد الوطني العربي

(٤) سؤال رقم (٤) مقدم من النائب سعادة السيد يوسف العظم وموجه الى معالي وزير الخارجية حول عدم فتح سفارة اردنية في اندونيسيا .

(٥) سؤال رقم (٥) مقدم من النائب سعادة السيد فرح ابو جابر وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بالمواطنين الاردنيين خلال احداث ايلول سنة ١٩٧٠ .

(٦) سؤال رقم (٦) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول عدم اعادة بعض الموظفين الى الخدمة الحكومية اسوة بزملائهم الذين اعيدوا للخدمة .

(قرر المجلس تأجيل البحث بجميع هذه المواضيع)

٤) الاقتراحات برغبات

أ) اقتراح رقم (١) مقدم من عشرة اعضاء لتعديل المادة (٢٦) من قانون نقابة اطباء الاسنان رقم (١٧) لسنة ٩٧٢ .

صفحة

٥ – مقررات اللجنة الادارية

أ) قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٣ بشأن بعض العرائض والشكاوي .

(قرر المجلس تأجيل البحث بجميع هذه المواضيع)

هكذا جاء في الأصل

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الثلاثاء الواقع في ٢/١/١٩٧٣ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازة النائب السيد عاطي ابو العز ، والنائب السيد يوسف العظم .

وتغيب معتذرا السادة : امين مجج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الذويب ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، رمضان حجه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبج ، وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : دولة السيد احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية : معالي السيد احمد الطراونة .

وزير الخارجية : معالي السيد صلاح ابو زيد

وزير دولة : معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة : معالي السيد خالد الحاج حسن

وزير الصحة : معالي الدكتور فريد العكشه .

وزير الداخلية/للشؤون البلدية والقروية : معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير المواصلات : معالي الدكتور محمد البشير

وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : معالي الدكتور اسحق الفرحان .

وزير العدلية : معالي السيد سالم مساعده .

وزير السياحة والآثار : معالي السيد غالب بركات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الدكتور سعيد النابلسي :

وزير المالية : معالي السيد فريد السعد .

وزير النقل : معالي السيد نديم الزرو .

وزير الثقافة والاعلام : معالي السيد معن ابو نوار .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته

السيد الرئيس

نظراً لضيق الوقت فاني ارجو تأجيل البحث في المواضيع المدرجة على جدول الاعمال لجلسة قادمة وننتقل رأسا الى البند السادس من جدول الاعمال وهو ٦ ـ بحث ومناقشة الامور المتعلقة بارتفاع اسعار المواد الغذائية والسياسية والتموينية العامة في المملكة .

٦ ـ بحث ومناقشة جميع الامور المتعلقة بارتفاع اسعار المواد الغذائية والسياسة التموينية العامة في المملكة .

السيد الرئيس

ارجو من الامين العام ان نحصر موضوع التموين العام بهذه الجلسة بصورة خاصة حصر البحث في موضوع التموين .

السيد المعايطه

جدول الاعمال فيه اسئلة واجوبة وفي قرارات اللجنة الادارية والقانونية ارى ان نتمم هؤلاء .

السيد الرئيس

نحصر الموضوع الآن في التموين .

السيد الخشمان

في مذكرة قدمت من عقيد متقاعد السيد ابراهيم الحديدي اورد فيها بعض النقاط وجديرة بالبحث نرجوه من المجلس ان يعير اهتمام لهذه المواضيع ونضع لها حد . لأن هؤلاء شبابنا لا يجوز .

السيد العوران

ارجو اختصار البحث في هذه الجلسة .

السيد الرئيس

ارجو من النواب المحترمين ان يحصروا البحث وان يختصروا في الموضوع .

(أ)

السيد الرئيس

تفضل معالي وزير الاقتصاد الوطني .

كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني

معالي الرئيس

السادة اعضاء المجلس المحترمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني جداً ان اقف بينكم وللمرة الثانية في جلسة خاصة تعقد لمناقشة السياسة الاقتصادية المحلية وخاصة السياسة التموينية للحكومة ذلك لان هذا الاهتمام وهذه المتابعة من مجلسكم الموقر دليل واضح على الاهمية التي يوليها المجلس لقضايا الشعب الاساسية وظاهرة صحة وعافية لممارسة المجلس الكريم للمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه واذا كان السادة الاعضاء ينشدون الجواب الشافي لما يجول في اذهان الشعب من استيضاحات من خلال هذه الجلسات ، فان المسؤولين ايضا يجدون الفرصة كل الفرصة في ابداء الحقائق الكاملة والوقائع الصحيحة فشكراً لكم هذا الاهتمام وهذه المشاركة في تبعة المسؤولية .

معالي الرئيس

ان معالجة جميع النواحي المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاسعار قد يستغرق وقتاً طويلا . ولهذه سأكرس الوقت لبحث السياسة التموينية في ضوء ما ابدي من اهتمامات . وسأترك للسادة اعضاء المجلس إثارة أية قضية اقتصادية اخرى يرون ذكرها .

منذ عشرة اشهر ونيف، تقدمت ببيان مقتضب اوجزت فيه المرتكزات الاساسية لسياستنا التموينية كما اوضحت فيه ما يكتنف هذه السياسة من صعوبات ومشاكل تتناول قضايا الاسعـــار واسمحـــوا لي ان استعرض مجددا وبصورة سريعة هـــذه المرتكزات والمشاكل .

ان سياستنا التموينية تنبع من ضرورة توفير كل المواد الغذائية التي تشكل قوت الشعب بالكمية والنوع والسعر المناسب ،في كل الاوقات ووسيلتنا الى ذلك ما نص عليه الدستور وخطة التنمية الثلاثية وهي صيغة التعاون المستمر بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ضمن اطار من الحرية الرشيدة التي يمارس فيها القطاع الخاص دوره كاملا ، في ظل المراقبة الحكومية التي تكفل سير الجميع نحو خدمة صالح المجموع العام ولهذا فان السادة اعضاء اللجنة المالية الكرام يذكرون ولاشك انني اوضحت لهم في اجتماع عقد في العام الماضي لدى مناقشة بعض جوانب الميزانية ن وزارة الاقتصاد اضطرت لممارسة عمليات شراء وتسويق مادتي السكر والارز خلال السنوات الماضية لاسباب متعددة يعـــود في معظمهـــا الى مقتضيات انتسابنا الى السوق العربية المشتركة ولهذا فقد تابعنا لفترة وجيزة ولكيما تتفادى النقص المفاجيء والاسعار المتصاعدة لمادة السكر في الاسواق الخارجية، عقد صفقات اضافية بلغت في مجملها ما يعادل ٣٢ الف طن خلال عام ١٩٧٢ . وكان هدفنا الثابت التخلي باقرب فرصـــة عن دورنا الشامـــل في المتاجرة بهذا الصنف ، في ظل شروط لاتخل بمصلحة المستهلك ؛ وبالفعل، تمكنا لفترة تقارب الثمانية اشهر من المحافظة على استقرار نسبي في الاسعار ، رغم ارتفاع الاسعار العالمية بما يقارب الضعف تماما الا ان هـــذه السياسة ، كما تعلمون ، استنزفت التضحية المستمرة بمورد هام في مواردنا المالية ، يناهز الاربعماية الف دينار ، الامر الذي قادنا في النهاية الى استعمال تطبيق السياسة التي سبق وان قررناها وتعهدنا بها منذ البداية ، اي سياسة اتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالعمل عـــلى تزويـــد الاسواق بهذه المادة .مع استمرارنا بالتدخل في تزويد الاسواق من مخزوننا الخاص ولم تكن مظاهر فقدان هذه المادة من الاسواق في بعض الايام الاخيرة الا نتيجة لاقبال الموزع والمستهلك على حد سواء . على تخزين هذه المادة تخوفا من ارتفاع جديد في الاسعار يماثل الارتفاع الحاد في الاسواق الخارجية . ولكننا اعلنا وما زلنا نعلن ،ان كميات السكر والارز المتوفرة في مستودعات الوزارة ومستودعات المستوردين ،وما هو في طريق الشحن يكفي البلاد لاشهر طويلة ،واننا لن نسمح على الاطلاق ، او نتهاون ، في التـــلاعب بهذه المواد أو في حجبها عن المستهلك أو في التلاعب بالاسعار وقد اتخذت الحكومة من التدابير الجديـــدة ولاسيما تدابير تخفيض الرسوم الجمركية مايؤمن تدفق هذه المواد الى الاسواق بشكل طبيعي يقطع الطريق على كل مضارب اومغامر وستقرن هذه التدابير بكل اجراء زاجر رادع نحو الذين يستهدفون الربح الحرام والاستغلال اللا اخلاقي . كما تابعنا ، في ذات الوقت الذي يقوم فيه القطاع الخـــاص بتزويـــد الاسواق مراقبة التوزيع والاسعار، وعمليات الاستيراد لحساب الحكومة بما يكفل لمديرية التموين احتياطي كبير من المواد التموينية لمواجهة الازمات والنقص غير المتوقع لاي سلعة اساسية .

ولا بد لي في هذا المجـــال من التعرض لبعض الاقوال المغرضة التي ذكرت بمعرض قيام مديرية التموين اواجباتها . فقد قدمت مذكرات تتعرض لمخالفات في عقد احدى صفقات السكر . وبغض النظر عن طبيعة العمل التجاري الذي يجب ان تتحلى بـــه عمليات الشراء والبيع للمواد التي تتعامل بها المديرية

في ظل مراقبة مجلس ادارة التموين ، فان المخالفات المقررة لهذه الصفقة جاءت تمثـــل تزييف وتحريف لوقائع لم تثبت جملة وتفصيلا من حيث القانون أو النظام. واذا كانت فعلا كميات السكر المستلمة بموجب هذه الصفقة مغايرة لهذه المواصفات الموضوعة لها بموجب العقد فان هذه المخالفات هي الآن موضع المطالبـــة التعويض الكامل بموجب احكام العقـــد ونصوصه ولا تختلف هذه الصفقة في الواقع ، عن صفقات مماثلة عقدتها مديرية التموين في السابق في عدد من المناسبات وجاءت تستوجب التعويض ، وتم تحصيل هـــذه التعويضات دون اي اجحاف بحقوق الدولة والخزينة بموجب العقود التي تمت في ظلها، موجب والاعراف التجارية التجارية السائدة . ويعرف ممثلو ديـــوان المحاسبة الذين رافقوا واشرفوا على هـــذه الصفقات كيف كان تمسكنا بحقوق الدولة . بل هناك بيانات مسجلة من قبلهم باننا حصلنا على هذه الحقوق حتى آخر قرش منها . ولاأريد ان استرسل في هذا الموضوع حتى لا اطيـــل عليكم . ولكني مستعد للاجابة على كل نقطة اواستيضاح يكشف الحقائق الدامغة ويثبت اننا وراء كل فلس من حقوق الخزينة ، لا نرتاح حتى ندركه . وفي معرض سياستنا التموينية وتدليلا على تجاوبنا الكامل مع المجلس الكريم فيما يثيره من معالجة ايجابية نسوق على سبيل المثال لا الحصر كيف انـــ تصدينا لمعالجة مشكلة المخابز الآلية هذه المشكلة التي سبق وان ، أثيرت في عدد من الجلسات السابقة فقد تابعنا الاتصال بالشركة الصانعة واتفقنا معها مجـــددا على اعادة تشغيل المخبز في برهة ستة اشهر مقابل تعويض زهيد عن اصلاح بعض الاجهزة التي تعطلت نتيجة عدم التشغيل، ثم اعدنا النظر في كامل الجهاز الاداري والفني ، ومنذ ايام ظهرت في الاسواق باكورة انتاج الفرن الثانوي للخبز الافرنجي،وتم اجراء الصيانـــة الكاملة وسنحمل اليكم خلال اشهر باذن الله نتائج المجهود الجديد .

معالي الرئيس :

لقد كان بودي ان اتعرض الى الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تشغل اذهان الشعب والسادة الاعضاء غير اني أوثر ان اترك المنصة مؤقتا لاستمع الى هذه النقاط لاعود بتفصيلات اضافية تتناول مواضيع محددة فيما اذا رغبتم في ذلك لهذا استسمحكم عذرا بالايجاز واشكركم .

السيد الرئيس

من يود المناقشة .

وهنا ابدى السادة النواب رغبتهم في المناقشة وهم السادة محمد المنور الحديد عبد البـــاقي جمو سلمان القضاه ، ورزق البطاينه .

السيد الرئيس

تفضل

(ب)

السيد الحديد

كلمة نائب عمان

سعادة السيد محمد منور الحديد

معالي الرئيس الجليل

ايها السادة الكرام

منذ سنة تقريبا عقد المجلس جلسة مثل هذه الجلسة لبحث الغلاء وقد مر عام كامل ولم تتمكن وزارة الاقتصاد من ايجاد حل لهذا الموضوع الـــذي أصبح على كل لسان واصبح حديث المجتمع ،لمـــا من مادة للشراء في هذا البلد سواء كانت كمالية او

هكذا في الأصل

ضرورية او ملحة للغني والفقير وزادت اسعارهـا عشرات الاضعاف الى ان وصلنا الى وضع اصبحنا لانجد فيه الضروري من حاجاتنا فعندما نقول السكر والارز واللحوم فكأننا نذكر الماء والهواء. ان العلاج باعتقادي هو دائرة التموين ومراقبة الاسعار . فأن وضعت هذه الدائرة ثقلها وامكانياتها ورقابتها الفعلية غير المتحيزة على اسعار الحاجيات بعد معرفة كلفتها لما تمكن التجار من الاستغلال ، وهناك موضوع هام هو اسعار قطع الآليات الذي اصبح من اخطر تجارة واربح تجارة في البلد .

ولهذه الاسباب وللاسباب التي ذكرتهـا في مناقشتي السابقة اطلب من وزارة الاقتصاد بالحاح تنشيط دائرة مراقبة الاسعار ومنحهـا صلاحيات اوسع ودراسة موضوع غلاء الاسعار من جذوره واقترح اخيرا ان تلجأ وزارة الاقتصاد الى شراء ما تحتاجه المملكة من السكر والارز دفعة واحـدة من الخارج وبهذا يكون سعرها ارخص مـن شراءه على دفعات .

والسلام عليكم

(ج)

الاستاذ جمو نائب عمـان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

الآن الموضوع الذي نحن بصدده هو موضوع يتعلق بكل فرد في هذا البلد لافرق بين نائب ووزير وتاجر ومزارع وعامل وصانع وهو موضوع يجب ان يبحث بحثاً موضوعياً وان يخرج هذا المجلس مع الحكومة بقرار حاسم يصل بـه الى نتيجة فنحن لم سلمنا ببيان معالي وزير الاقتصاد لما تكلمت ولما تكلم بعدي الاخوة النواب وكلنا حينما استمعنا او عندما كنا نستمع الى بيـان معالي الوزير كنت استعرض الصورة الصحيحة للغلاء في هذا البلد ما يقوله الوزير شيء والواقـع هو شيء آخر ، قبل أن أخوض في موضوع الاسعار اريد ان اعلق على فقرات مـن بيان معالي الوزير .

قال بأن سعر السكر عالمياً زاد على الضعف وبلغ سعر الطن الواحد مائتين وستين دولاراً ونحن نقرأ اليوم اعلان هام من التجار الذين وضعت وزارة الاقتصاد يدهـا في ايديهم يعلنون تحت عنـوان « اعلان هام » عن وجود مادة السكر ب ٩٦٫٥٠٠ دينار للطن الواحد في مخـازن تجـاري والشركة التجاريـة الفلسطينية والسعر الذي اعلن عنه معالي الوزير ٩٣٫٦٠٠ دينار في مصدره دون ان تضاف اليه اجور الشحن وأظن بأن التاجر يستورد السكر ب ٩٣٫٦٠٠ دينـار ثم يدفع اجور الشحن والنقل والمخازن والفوائد البنكية وفتح الاعتماد لبيع السكر بخسارة فيما اذا اضفنا هذه الارقام الى السعر الحقيقي، كل مواطن في هذا البلد يعلم ان الحكومة وضعت يدها في أمر كان عليها ان تجنبه فدخلت في التجارة وبخاصة في تجارة السكر والناس هللوا وكبروا ونحن معهم وقلنا بادرة حسنة وخطوة مباركة طيبـة من الحكومة ان تقف في وجه الاحتكـار والاستغلال في هذا البلد ولكن النتيجة كانت العكس تماماً :

اولا الحكومـة وضعت قيوداً على الاستيراد حتى ارتفع سعر السكر من سبعين فلساً الى مائـة فلس للكيلو الواحد ، بعد ان استورد مـن سمح لهم باسم الحكومـة او باسم الاردن او باسم الوزارة كميات هائلة من السكر ثم خزنت هذه الكميات في المزارع والمطاحن والمخـازن وكل مواطن يعلم هذا

جيداً ، انا واحد من المواطنين الذين بحثوا عن اوقية او كيلو من السكر لمريض في المستشفى فنزلت الى السوق وبحثت عن وقية فقط فتبرع أحد البقـالين وقال لي انا مستعد لاجل المريض أن اعطيك هـذه الكمية من بيتي فرفضت . اليوم يعلن ان شركة وهبه تماري والشركة الفلسطينية التجارية مستعدتان لتقديم وبيع السكر بمبلغ كذا وكذا ٩٦٫٥٠٠ دينـار نحن نعلم بأن الكميـات موجودة ونحن نعلم بأن وزارة الاقتصاد كما اعلن معالي الوزير عندهـا علم بوجود السكر وان عندهم علماً كذلك بأن المادة مفقودة من الاسواق وان العامل الذي يتقاضى في اليوم (٤٥٠) فلساً فقط (٤٥) قرش يومية العامل في البلديـات المؤسسات الحكومية ، ان هذا العـامل الذي لا يجد سوى الشاي ليأتدمه مع الخبز انـه فقد هذه المادة ونحن لا نريد ان يتكلم الانسان بلغة الشبعان وهو لا يقدر حالة الجائع ، كان يوسف عليه السلام عندما اوكل اليه أمر الماليـة من قبل فرعون مصر كان لا يأكل حتى يشبع قالوا لـه لم لا تأكل قال لانني اذا شبعت لا اشعر بحالة الجائع ولذلك لا يجوز لنا على لاطلاق ان نتكلم بلغـة الشبعانين وننسى الجائعين المواطنون حتى النواب لا يجدون مادة السكر ومعالي الوزير قال لي في احدى الجلسات في لجنة قانونية إن مادة السكر موجودة بكثرة ووفرة فقلت ولكننا لا نجدهـا اين هي فلا النـاس لا يشبعون ولا يجدون حاجاتهم من بيان يلقيه معالي الوزير امـام مجلس النواب .

اشار معالي الوزير ان ما يقـال حول السكر انما هو تهمة باطلة ، اليست وزارة الاقتصاد احالت عطاء على مالك المصري بدون التوقيع على الفاقة ، اليست هذه الكمية التي اوردها كانت كمية غير صالحة للاستهلاك ، الم يثبت هذا في مختبرات وزارة الصحة؟ الم تكن مادة السكر مخلوطـة ببرادة الحديد ؟ كان الانسان اذا وضع السكر بكأس الشاي يتلوث الشاي ويتغير لونه وهذا لا يعرفه معالي الوزير لانـه قد لا يستعمل مثل هذه المادة التي عبأت الاكياس مـن عنابر الباخرة ، كان على وزير الاقتصاد ان لا يتسلم هذه المادة وقد سلمت في حزيران موسم السكر كان سعر السكر ٦٠٫٠ ديناراً عالميـاً ووزارة الاقتصاد اشترت المادة ب ٨٥٫٠ ديناراً ثم ويا ليتهـا كانت مادة نظيفة صالحـة للاستهلاك ولكننـا نحن الذين اشترينا وشربنا واكلنا رغم انوفنـا نعرف كيف كانت مادة السكر التي بيعت عـلى المواطنين تحت اشراف وزارة الاقتصاد .

نحن عندما نتكلم عن مادة السكر هي دائمـاً عرضة للتجارة والتلاعب والاحتكار ليس في هـذا العام فحسب بل للسكر تـاريخ طويل ، نحن نعلم ان مادة السكر التي استغلت اسوأ استغلال تحت نظر وزارة الاقتصاد وتحت اشرافها لم يتضرر او لم ينتفع فيها سوى افراد من المواطنين وامـا بقية الشعب فلا يزالون يعـانون ويشتكون مر الشكوى ، وزارة الاقتصاد باعت على وهبه تماري وشركائـه سبعة آلاف طن ، سبعة آلاف طن من السكر التي اشتريت للتفريج عن المواطنين فتسلم للتجار بموجب حوالات غير مصدقة ولأجل ثم يستغل (وهبه) هذه الكمية لتباع مادة السكر من سبعين فلس الكيلو الى مائـة وعشرة والناس لا يجدونها ثم تكلم معـالي الوزير ان وزارة الاقتصاد ودائرة التموين ساهرة على مصلحة المواطنين وانما عملت وانجزت ولكن الحقيقة يا معالي الوزير هي ان رغيف الخبز لا تحسن وزارة الاقتصاد اخراجه الى حيز الوجود رغيف الخبز عندنـا كيلو الخبز عندنـا كيلو الخبز بخمسين فلساً ان كان سعر الحنطة ، الطن عشرين دينـاراً او عشرة دنانير او

ثلاثين ديناراً كل الخبز عندنا ب ١٥٠ فلساً ونصفه عجين وماذا تعمل التموين ووزارة الاقتصاد؟ العلف كان يباع ب ٥٥٫٠ دينـــاراً وبوفد صغير وبجلسة صغيرة مع معـــالي الوزير وبشكوى ان المربح قليل يقول معالي الوزير : حرام ارفعوه الى ٦١٫٠ ديناراً على حساب من ؟ على حساب كل الشعب بينما كان بالامكان استيراد العلف ب ٤٥٫٠ دينار يصل الى المستهلك فرفعت اسعار العلف من ٥٥٫٠ الى ٦١٫٠ بجرة قلم ، ثم هناك اللحوم ، سعر اللحم الآن يقول احد الاخوان عندما كان هناك قيود على الاستيراد الكيلو ب ٦٥٠ فلساً فاذا بوزارة الاقتصاد ترفـــع قيود الاستيراد وتحدد السعر ب ٧٦٠ فلساً للكيلـــو الواحد، انا لا ادري هل وزارة الاقتصاد هي وكيلة للتجار ام هي أمينـــة على مصلحة المستهلكين مـــن المواطنين ؟

أريد جوابا على هذا السؤال وأريد جوابا من معالي الوزير أولا ، لماذا دفعت وزارة الاقتصـــاد ثمن كمية السكر التي اشتريت من مالك المصري سلفا قبل أن تستلم الكمية ؟ ثانيا لمـــاذا استلمت السكر الذي ثبت أنه ملوث حسب تقارير المختبر ؟ ثالثا لماذا لم ترفض السكر وقـــد وجد في موسم السكر وكان سعر ٦٠,٠٠٠٥ ديناراً عالمياًواذا لم تشتري مادة السكر ما دام هي قبلت على نفسها أن تكون تاجرة ؟ لماذا لم تستمر في تجارتها وتؤمن حاجة البلد في موســـم السكر بدل ان تترك المجال او الباب مفتوحا أمـــام المحتكرين والمستغلين وهناك اسئلة قد ترد عندمـــا يجاوب معالي الوزير على هذه الاسئلة ونحـــن في مناقشة يجب ان يكون فيها اخذ ورد على ان أقول هذه الكلمة واغادر هذه المنصة . وشكراً .

السيد الرئيس

الكلمة الآن لسيد سلمان القضاه

(د)

السيد القضاه نائب عجلون

معالي الرئيس

لقد تكلم الاستاذ جمو في الموضوع ولا أريد ان اطيل على المجلس الكريم في البحث انمـــا لفت نظري في كلمة معالي الـــوزير بان العرقلة كـــانت تهدف الى التخلي عن القيام بممارسة شراء وبيع عمليات السكر والارز ، لقد عانى البلد من حكاية السكـــر وقصة السكر في هذا البلد والارز من سنين طويلة فكان هنا فئة من المستوردين كانت تحتكر وتعدل الاسعار كيفما شاءت فجاءت الوزارة وتدخلت الا ان الامر ظل مائعا مرة تكـــون وزارة الاقتصـــاد تستورد وبنفس الوقت يسمح للتجار بالاستـــيراد وبالتالي تظل هناك فئات تحتكر هذه المادة، أنا الذي أقوله برأي أن مادة التموين هي مادة هامة ، وهاتين المادتين بشكل خاص ، فارى ان يصار امـــا الى شركة عامة مساهمة عامة يشترك فيها المواطنون والدولة، بحيث تعطي حق الاستيراد وحصره فيها بالذات، وطبعا تخضع هذه لمراقبة وزارة الصحة والاقتصاد من حيث التسعيرة او مؤسسة حكومية أيها أفضل، اما ان يصار الى ان تستورد الحكومة من جهة ويسمح لتجار اخرين بالاستيراد من جهة اخرى، فانا ارى سيظل الامر مائعا . وبرأي المتواضع أن الدولة هي التي يجب ان تمارس باحدى هاتين الطريقتين حصر استيراد وبيع السكر والارز على المواطنين وبنفس الوقت، ومن اجل قطع دابر الاحتكار نرجو التشديد على المحتكرين وقد سمعتم قبل فترة ان احدى الدول لا اذكرها بالضبط هناك تاجراً غش في احدى المواد الغذائية التي توزع للشعب فحكمت عليه احدى المحاكم بالاعدام . وبهذا ارجو ان بعض المواد المستوردة

المعلبة واشياء اخرى من هذا النوع ونأمل من الحكومة ان تعنى وأن تضع اسس صحيحة في وضعية استيراد السكر والرز لا أن تترك الامور هكذا .

والسلام .

(ﻫ)

السيد الرئيس

السيد رزق البطاينه

السيد البطـــاينه نائب اربد

معالي الرئيس ، حضرات النواب

أعجبني في بيان معالي وزير الاقتصاد انه قال بأن هذا المجلس سينشد الجواب الشافي التي تشغـــل أذهان الشعب ، وترد على السنة الشعب. هذا اعتراف من معالي وزير الاقتصاد بان هناك اموراً هامة تشغل اذهان الشعب ، واعجبني اعترافه أيضاً بأن هـــذا المجلس سينشد الجواب الشافي على هـــذه الامور التي تشغل أذهان الشعب . وقال معاليه بأن الجواب سيجده الشعب عند وزارة الاقتصاد . أرجو أن يجد مايشغل أذهان الشعب بجواب عند وزارة الاقتصاد أو عند هذه الحكومة . معالي الرئيس ، السياسة التموينية هي من اهم . الواجبات والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومة اية حكومة لما لهذه الواجبات والمسؤوليات من صلة مباشرة في وفرة الانتاج ومستوى دخـــل الفرد ولانهـــا مقياس ، في الحكم على السياســـة الاقتصادية للدولة ولانها مقياس في الحكم على مستوى المعيشة للمواطنين ومن المفروض ان تهم هذه السياسة الحكومة وتشغل بالها بمثل ما تهم المواطنين كـــل المواطنين في المدن والقرى والبادية وتشغل بالهم ، وهي في نظري مقياس لنجاح الحكم او عدم نجاحه في تنفيذ مخططاته وبرنجه اعماله وبالنظر لما للسياســـة التموينية من أهمية بالغة وخطيرة فقد طالب المجلس نزولا عند رغبة وشكاوى المواطنين كما يقول معالي وزير الاقتصاد والذي أشغل بـــال وأذهـــان المواطنين في كل مكان بعقد جلسة خاصـــة لبحث ومناقشة هذا الموضوع من جميع جوانبه وحيث أن هذه الجوانب كثيرة ومتشعبة تدخل جميعها في نطاق مسؤولية الحـــكم ومن صميم واجباته الاساسيـــة لهـــذا كثيراً مـــا أخذت البرلمانـــات والمؤسسات الديمقراطيـــة بحكم ما لهـــا من حـــق الرقابـــة على أعمـــال الحكومة بطـــرح الثقـــة بالحكومة عـــلى اساسه ومعـــاودة النظر بمنجزاتهـــا عـــلى ضوء سياستها وخطة وبرنامج واساوب عملها وسوف لا اتناول هذا الموضوع من حيث جوانبه المتعددة وابعاده الاساسية ، علما بأن لدي معلومات وافية مدعمة بالوثائق والارقام عن هذه الجوانب سأضعها في صفها في متناول هذا المجلس الكريم ليطلع عليها ويكفيني هنا ان اتناول جانبا واحدا فقط او بالحقيقة ناحية واحدة فقط من النواحي التي تدخل في صميم مسؤولية الحكومة في خطتها وسياستها التموينية ، اذا كانت فعلا هذه السياسة او هذه الخطة موجودة ، وسوف اترك لبقية الزملاء تناول الجوانب الاخرى الكثيرة والمتعددة . وهذا الجانب الذي سأتناوله اليوم هو موضوع توفير مادة السكر التي اخذت الحكومة على عاتقها وتحت طائلة مسؤوليتها واجباتها توفيرها لتكون في متناول ايدي المواطنين في كـــل مكان ، وسد حاجتها فيها بأقل التكاليف وارخص الاسعار واجود الأصناف وهذه المادة في نظري ونظر المواطن واظن في نظر الحـــكومة مهمـــة كأهميـــة رغيف الخبز وقد سبق لدولة رئيس الوزراء احمد اللوزي في احد تصريحاته بان وصف الشاي والخبز كغذاء اساسي يعتمد عليه الشعب في قوته ولما كانت الحكومة

في مجال تأمين رغيف الخبز النظيف للشعب لم يحالفها الحظ اذاً قد عجزت عن اقامة وادارة الفرن الكهربائي الذي اوجدته من اجل هذا الغرض ، لا بل وقـــد ذهبت الى ابعد من ذلك فقد بددت اموال المواطنين الذين اسهموا في هذا المشروع ولم تعوضهـــم حتى الآن عن اموالهم وبمثل ما فقد المواطـــن الامل في الحصول على امواله التي اسهم بها بهذا المشروع فانه يفقد الآمل في الحصول على الرغيف الخبز النظيف الذي وُعد به على الرغم من تصريح معـــالي وزير الاقتصاد واليوم، حتى هذا اليوم لم نرى هذا الرغيف وبمثل ما فقد المواطن الأمل في الحصول على امواله التي اسهم بها في هذا المشروع فانه اليوم يفقد الامل في الحصول على رغيف الخبز النظيف الذي وعـد به وقصة الفرن الكهربائي. هذا الوعـــد بالرغيف تكاد تكون قصة بسيطة وصغيرة في مدلول التمنيات والاماني والوعود التي صرفت لهذا الشعب . نعـــم واعني ما اقول تكاد تكون هذه القصة صغيرة امام القصة الرهيبة المحزنة قصة السكر الذي يصنع منـــه المواطن الشاي على حد تعبير دولة رئيس الوزراء . هذه القصة طويلة ولها جوانب تصـــل في مستوى التقصير والاهمال والفشل حدود الريبة والشك والاتهام واعني ما اقول وسأثبت هذا بالوقائع ، والارقام ، والوثائق ، وسوف لا اطيل عليكم الحديث وسوف اختصر لكم القصة مدعمة بالوثائق والارقام، واضعها بين يديكم واترك لكم وللمواطن في هذا البلد امانة الحكم لها او عليها . تتلخص قصة السكر او قصـــة الخطة التموينية التي وعدت الحكومة الشعب بتنفيذها ونالت ثقة هذا المجلس على اساسها بالتالي :—

يبدأ الفصل الاول في هذه القصة بـــأن منعت الحـــكومة على القطـــاع الخاص استيراد مـــادة السكر وحصرت حق الاستيراد في نفسها وتوجت باكورة اعمالها بان استعدت بتاريخ (٩٧١/٨/١٧) وبموجب قرار مجلس ادارة التموين استيراد السكر من مصر بداعي ارتفاع السكر البالغ حينئذ (١٣٩) دولار للطن الواحد اي ما يقارب (٤٨—٤٩) دينار اردني وكان ذلك طبعاً كما يقول معالي وزير الاقتصـــاد في بيانه اليوم من مقتضيات انتسابنا للسوق العربية المشتركة وفي نفس الجلسة والتاريخ اي في (١٩٧١/٨/١٧) قررت الحكومة شراء (٥٫٠٠٠) طن سكر افريقي بسعر الطن ٥٤٫٢٥٠ استرليني اي ما يعادل (٤٨) دينار من الوسيط السيد جورج داكسيان وكان هذا الوقت بالذات هو انسب الاوقات لتقوم الحكومة بتغطية خطتها التموينية وشراء ما تحتاجه هذه الخطة من كمية السكر او التعاقد على شرائها من الاسواق العالمية وذلك لتدني الاسعار عالميـــا في ذلك الوقت بيد ان الحكومة اغفلت هذه الناحية لاسباب لازلت اجهلها . وقد يكون مرده الى جهلها في حالة الاسواق العالمية او الى جهل في احوال وميادين الانتـــاج في العالم ، او الجهل في حالة العرض والطلب على ايـــة حال او ربما يرجع مرده الى سياسة الاهمال والارتجال والتقصير . وعلى اية حال واي كانت الاسباب فقد ادى هذا الوضع الى تبديد مئات الالوف من الدنانير من خزينة الدولة واموالها العامة وبعد فترة اشترت الحكومة من نفس الوسيط السيد جورج داكسيان (١٠٫٠٠٠) آلاف طن من السكر الروماني بسعر ما يعادل (٥٢) دينار للطن الواحد اي بزيادة (٤) دنانير في الطن الواحد عن السعر السابق اي بزيادة (٤٠) الف دينار بتاريخ (١٩٧٢/٢/٢٦) اشترت الحكومة (١٠٫٠٠٠) الف طن من السكر التايلاندي مـــن الوسيط السيد يوسف نادر بسعر يعادل (٨٥) دينار للطن الواحد اي بزيادة قدرها (٣٣) دينار للطـــن الواحد عن السعر الســـابق اي بزيـــادة وقدرهـــا

(٣٣٠٫٠٠٠) الف دينار عن الصفقة رقم (٢) التي سبقتها وبزيادة قدرها (٣٧٠) الف دينار عن الصفقة الاولى وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٩ وعن طريق التفاوض المباشر اشترت الحكومة من نفس الوسيط يوسف نادر اي بعد ثلاثة ايام فقط (١٠) آلاف طن من السكر التايلاندي بسعر اعلى بدولارين ونصف عن السعر الذي احيل عليه بطريق المناقصة ، اي بزيادة (٢٥) الف دولار . هذا ملخص للفصـــل الاول في قصة السكر من الخطة التموينية وهي ان دلت على شيء فانما تدل على الارتجال وانعـــدام التخطيط . وقد تم كل ذلك على حساب المواطن المستهلك وعلى حساب المصلحه العامة واموال الدولة العامة ، امـــا الفصل الثاني من القصة وهو الفصل الرهيب وهـــو الفصل الخطير الذي تجاوز فيه الارتجال والتسيب والاهمال والتصرف الكيفي كل حدود وبلغ فيـــه التحدي للقوانين والاعراف التجارية وللسيادة العامة للدولة حداً يفوق التطور ويعجز عنه الوصف . بدأ هذا الفصل بان طرحت وزارة الاقتصاد مناقصـــة محلية للمتعهدين والتجار المحليين لشراء (١٥) الف طن من السكر بموجب شروط ومواصفات محددة ومعينة ابرزها ان يكون السكر ابيض سائب محصول العام الحالي ، محدد الحلاوة والرطوبة وخالي مـــن الشوائب تقدم عدة تجار محليين بعـــروضهم وفق المواصفات المطلوبة فارتأت وزارة الاقتصـــاد بان انسب العروض هو عرض السكر البرازيلي ماركة (IAA) وبتـــاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦ تقـــررت الاحالة على التاجر السيد مـــالك المصري لشـــراء (١٢) الف طن من السكر البرازيلي وبسعر مقداره (٢٢٢) دولار للطن الواحد تسليم ظهـــر سيارات التموين في ميناء العقبة . أي ما يعادل مليون دينار ولما كان من مقتضيات العرف التجاري ومقتضيات القانون والمصلحة العامة ومقتضيات الواقع ان يصار الى توقيع اتفاقية بين الحكومة من جهة وبين هذا التاجر من جهة اخرى لتنظيم التعامل وتنظيم عملية البيع والشراء ، وتنظيم عملية التسليم، وفق المواصفات والشروط التي تمت الاحالة على اساسها . ولما كانت المسؤولية والواجب تقتضي ان يتم كل هذا او بعضه على الاقل حرصا عـــلى الاموال العامـــة التي تملك الحكومة حق وامانة الولاية عليها ، حـــدث الامر الذي لم يكن متوقعا ، ولم يكن في الحسبان ، بـــان طلب الى البنك المركزي بفتح اعتماد غير قابل للنقض لامر متعهد في لندن بكامل القيمة البالغة ما يقارب من مليون دينار لقاء كفالة ، اشترطت انتهاء مفعولها حكما عند شحن البضاعة من منشأها في سان باولو في البرازيل ويحظرني هنـــا التساؤل والاستغراب كيف ان محافظ البنك المركزي والحكومة محافـــظ البنك المركزي العليم بهذه الامور كيف انه يوافق او وافق على فتح هذا الاعتماد البالغ مليون دينـــار تقريبا قبل التأكد ان البضاعة المشحونة هي رمل او سكر ، او بالفعل هي ذلك السكر المطلوب الـــذي تطابق مواصفاته وشروطـــه لمواصفات وشروط العطاء ، والاعجب من هذا ان مسؤولية البائع قـــد انتهت فعلا بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ وهو تاريخ شحن السكر من منشأه في سان باولو في البرازيل ، وانتهى مفعول الكفالة حكماً، وما يترتب عليها من التزامات وواجبات بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ وصلت شحنـــة السكر الى ميناء العقبة ويا ليتها لم تصل . وصلت هذه الشحنة على ظهر باخرة عمرها اكثر من اربعين عاماً عائدة لو كلانها ابو زيد وزال ، ولما كانت هـــذه شحنة السكر ليست فقـــط مخالفة كليـــاً لشروط ومواصفات وماركة العطاء وانما كانت مع الاسف المحزن غير صالحة للاستعمال وللاستهـــلاك البشري

ويؤكد ذلك الوثيقة رقم (١) وهي تقرير الاستلام الموقع من الجهات المسؤولة في القطاعين الخاص والعام ، من وكيل الباخرة ومندوب التموين ومندوب التأمين ومأمور الجمارك ومأمور الميناء ومدير عام دائرة ميناء العقبة وقد جاء بهذه الوثيقة او بما تسمى المانفيست او بتقرير الاستلام ما يلي ، ان كمية السكر المتحجر قدرت بـ ٥٠٪ من الكمية يعني نصف الكمية كان متحجر ، اي ما يعادل (٦٢٥٦) طن والكمية تختلف من حيث اللون قدرت بـ ٤٠٪ عندنا ٥٠٪ متحجر و ٤٠٪ تختلف من حيث اللون ، شو بقي عندنا ١٠٪ لم يتطرق اليها تقرير الاستلام ، وقد وجد (٤٢٥٠) شوال فارغ ممزق بمعنى ان محتويات هذه الشوالات من السكر وجدت كما يذكر التقرير (دكه) في ارض الباخرة القديمة الصدأة . (٤٢٥٠) شوال من السكر ممزقة والباخرة عمرها ٤٠ سنة فتصوروا حالة السكر الذي في ارض الباخرة ماذا يكون حاله وقد جاء في الوثيقة رقم (٢) وهي ما تسمى بتقرير الكشف ما يلزم بالمناسبة هذه الوثائق سأضعها بيد الامانة العامة للاطلاع عليها في اي وقت لمن يود الاطلاع وقد جاءت الوثيقة رقم (٢) وهي ما تسمى بتقرير الكشف بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٤ الموقعة من مندوب شركة التأمين ومندوب الغرف التجارية ومندوب وزارة المالية والجمارك ومندوب وزارة الاقتصاد لتعزز الوثيقة الاولى وتزيد عليها ما يلي : تعدد الماركات في كمية السكر كانت تزيد عن (١٥) ماركة المطلوب ماركة (IAA) طلعت اكثر من (١٥) ماركة وعدم وجود اي شوال موجود عليه الماركة المطلوبة ، بموجب الاعتماد وبوالص الشحن وهي الماركة المتفق عليها من نوع (IAA) ووجود عدة انواع من السكر وبه شوائب ، وللسكر عدة الوان ، وظهور الصدأ والرطوبة على الشوالات ، هذا كله في وثائق الدولة يعني وجاءت الوثيقة الثالثة بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٩ وهي تقرير ممثل ديوان المحاسبة الذي يصف منه الحالة بكل امانة واخلاص وتجرد ويوضح المخالفات لحكم القانون ونظامي اللوازم ومكتب التموين ويطلب ان يحال الموضوع عملا بحكم المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة الى مجلس النواب ، يعني الى جهة الاختصاص ومنذ ذلك التاريخ وحتى هذه اللحظة لم يكتب لهذا المجلس الكريم ان يطلع على دقائق وتفاصيل هذه القضية الخطيرة . ويا حبذا لو ظل الامر على هذا الحال وبادرت الحكومة الى معالجة هذا الوضع برفض استلام الشحنة التي وصلت الى العقبة بعدم مطابقتها لشروط ومواصفات العطاء ولمخالفتها منح الاعتماد وبوالص الشحن ، بل الذي حدث هو على العكس من ذلك تماماً ، وهو الوضع الخطير من هذه القضية وهو في الحقيقة وفي الواقع اخطر من خطير . لانه سينسف سيادة دولة ويهدم سيادة القانون ، وهذا الذي حدث أيها الاخوان ، كان بقصد اخفاء الشرعية على هذه الصفقة المشبوهة التي كلفت الدولة ما يقارب مليون دينار ، لقد وقع معالي وزير الاقتصاد اتفاقية وهي الوثيقة الرابعة بصفته الطرف الاول مع شخص انكليزي يسمى (فولتز) ليس له اسم ثاني فقط (فولتز) لا اسم اب بانكلترا بدون ذكر اسمه الثاني بصفته طرف ثاني وذلك بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤ اي بعد استلام صفقة الشحنة بعشرة ايام ، يعني جاءت الشحنة وخلصت الشحنة وبعدين فطن وزير الاقتصاد يوقع اتفاقية مع (فولتز) على هذه الشحنة في انكلترا ، وفولتز لا هو طرف في الموضوع ولا هو رجل او جهة متعاقد معها ، وليس له علاقة بالموضوع وظهر على هذه الاتفاقية شغلة قانونية وخطيرة . ومعظم النواب

والاعيان من القانونين ، ظهر على هذه الاتفاقية تحت توقيع الفريق الثاني يعني (قولتز) توقيع بالعربي بدون اي اشارة لتوكيل رسمي ولا اشارة ان هذا موكل او مندوب عنه ولا شيء ، اتفاقية موقعة من (قولتز) ووزير الاقتصاد وتحت توقيع (قولتز) هذا واحد موقع بالعربي على هذه الاتفاقية ، وجاءت في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية باحالة القضية الى مجلس السكر العالمي في لندن ومنذ الشهر الخامس ونحن في اوائل السنة الجديدة اي منذ ثمانية شهور ، والصفقة مودعة على ذمة السكر العالمي في لندن في بلد المدعو (قولتز) الطرف الثاني الوهمي والذي وقع معه وزير الاقتصاد الاتفاقية وقد جاء في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية ما يلي : — من المتفق عليه كذلك ان يكون لون السكر من اللون الابيض فقط ، يعني يا ابو نجيب هل السكر لون غير اللون الابيض ، اي بما معناه تعطيل للقوانين ، ولسيادة الدولة وخلق تخريج للهروب من الازمة ، باحالة القضية على التحكيم ، على مجلس السكر العالمي في لندن . واعفاء المتعهد المحلي من كافة مسؤولياته والتزاماته . معالي الرئيس حضرات النواب ، لقد اتعبتكم واتعبت الحكومة في سماع ما لا تقبل سماعه ، واشفعوا لي اني منذ فترة طويلة وانا عازف عن الاشتراك في مناقشات هذا المجلس غير اني قد جمعت لكم وبتطوع من المواطنين والموظفين محصلة من الارقام تعجبكم وترضيكم مستندة الى وثائق سوف أوجه فيها الاسئلة والاستجوابات ، وسوف أطرحها على مجلسكم الكريم، وسوف أترك لكم الامر لتطلعوا على ما هو خاف عليكم وعلى غيركم ، وفي هذه القصة فصل ثالث لا يقل خطورة عن الفصل الاول والثاني، ان الحكومة تعهدت أمام هذا المجلس بأن تضع حداً للاحتكار والمحتكرين ، أو ما يسميه تلاميذ الاقتصاد (بالتمركز) ، ووعدت المواطن بأن الحاجات الاستهلاكية وموارد القوت البسيطة ستصل اليه بكل سهولة وبدون عناء وبدون مشقة وبأيسر السبل وبأرخص الاثمان من مادة السكر أو غيرها .

هذه الحكومة نفسها ، هي الحكومة التي وعدت بهذه الوعود ، وأمّلت هذا الشعب بهذه الاماني ، هي نفسها التي أخلت الميدان للحيتان وتركت المواطن فريسة لتجارة السكر والجشع والاحتكار ، وذلك بالتخلي عن مسؤولياتها بتاريخ ١٩٧٢/١١/١١ وبقرار من مجلس الوزراء ، بأن ألغت بأن تركت السكر تركت المتاجرة بالسكر وتركته للقطاع الخاص ، تركته للقطاع الخاص بعد ما أعطت وهبه تماري وبعض الشركات خرفان ونور الدين المصري والتلهوني والدودو ودروزه ما يقارب من ثلاثة أرباع المليون من قيمة السكر ، عندي أرقام تقدروا تطلعوا عليها في أي وقت كان . هذا السكر وضع في يد التجار وأفسحت الحكومة الميدان وأخلت الساحة لوهبه تماري ولغيره من تجار السكر المحتكرين يبيعوا ويشتروا بالسكر كما يريدون . طيب الآن يا حكومة أنت تركت السكر في الوقت الذي وصل فيه مثل ما قال وزير الاقتصاد أعلى سعره العالمي ، الآن اذاً في تنظيم السكر ، ولأسواق السكر ، ولسعر السكر ، الآن ليتقدم معالي وزير الاقتصاد لينظم تموين السكر، لا أن يضع المستهلك فريسة لتجار السكر بأن يتصرفوا بالسعر ، مرة يخفضوه ، ومرة يضعون السعر الذي يريدونه ، ومثلما قال الشيخ عبد الباقي جمو ان واحداً تطوع له بكيلو سكر من بيته حتى يعطيه لمريض .

هذه بعض الامور ، وسأضع في متناول يد

هكذا في الأصل

هذا المجلس بعض الوثـــائق الاخرى ليطلعوا على ما هو خاف والخافي أعظم .

والسلام عليكم .

السيد الرئيس

تفضل عمران بك .

(و)

السيد المعايطه

الله سبحانه وتعالى يقول في كتابــه العزيز : « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » . وقال جل شأنه : « يا أيها الذين آمنوا هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . التهم في الوقت الحاضر كثيرة وأسبابها أشخاص معروفين وتجار معروفين يثيروها مع انني أنا قليل أنزل الى الشارع أعتقد جازماً وأصرح تصريحــاً تحت قبة هذا البرلمـــان ، لان كمية السكر متوفرة في كل محل وفي كل دكان .

معالي الرئيس ، أظن أنه ثابت لدينا بأن أسباب هذه الاثارات مصدرها بعض التجار الاستغلاليين وغيرهم من المواطنين مريضي القلوب وفي نظري أن لا تقصير من الحكومة ولا من وزارة الاقتصاد ، وان سبب هذا الارتفاع أسعار الاسواق العالمية ولا تملك الحكومـــة ولا وزارة الاقتصاد تنزيل الاسعار بالكيفية التي هي تراها ، سؤال للحكومة ولوزارة الاقتصاد : هل يسمح للتاجر أن يبيع السكر بالاسعار الحاضرة كلما ارتفعت الاسعار أن يجبر التاجر على بيع السكر بالنسبة للاسعار التي استوردها من مصدرها السابق ، أريد جواباً من وزير الاقتصاد .

ثانياً : القيام بحملة شديـــدة وتمشيط شديـــد للاستيلاء على مادة السكر من أي مستودع كان أو من عند أي تاجر ، ووضع الحكومـــة يدها عليها وبيعها للمواطنين بالاسعار التي اشترتها من الاسواق السابقة .

أريد أن أسأل سؤال الى وزير الاقتصاد هل منعت الحكومة أي تاجـــر من استيراد مادة السكر وأطلب الجواب كمان ايضاً على ذلك .

أرجو من عطوفة الزميل الكريم السيد رزق البطاينه أن يقوم بتقديم الوثـــائق التي ذكرها لهـــذا المجلس للاطـــلاع عليها بالذات ، وتشكيل لجنة من معالي وزير العدلية ووزارة الزراعة ووزارة التربية والتعليم مع بعض اخواني النواب والاعيان للاطلاع على الوثائق وعندها نقول للحكومة أقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً .

والسلام عليكم .

(ز)

السيد الرئيس

الكلمة الآن للسيد محمد الحاج عبد الله .

السيد عبد الله نائب اربد

سيدي الرئيس .

سادتي الاخوة المحترمين .

تلاحظون حرارة الاخـــوان النواب ولو أنها حرارة جديدة جاءت في الاشهر الاخيرة من عمرنا ولكنها تدل على حرارة الموضوع وعلى مرارته وهي انعكاس لشعور المواطنين لهذا الغلاء الفاحش ، انا اقول أن كل خطب الدنيــــا مهما بلغت لا تطعم المواطن سكراً ، وانا اقول للحكومة ان كان هناك دائرة تموين او مراقبة تموين مع وجـــود السكر فهي دائرة غير عاملة على الارض المواطن يريد ان يشرب الشاي ويجـــد السكر وان نخرج بنتيجة أو خطة الى ايجاد السكر في الدكاكين ، مع موافقتى التامة وعدم شكي بالاتهامات والاقـــوال التي جاءت على لسان الاخ الشيخ والاخ رزق البطاينة ارجو من الحكومة أن تضع خطة حقيقية توصلنا هـــذا اليوم الى ايجاد السكر في الدكاكين ، لا ان يقف الموضـــوع على اتهامنا ووضع كل مسؤولية كذا سنة من مرض السكر في رأس وزير الاقتصاد فقط نحن نقول للحكومة نريد ان نذهب الى تاجر ونقول نريد كيلو سكر يقول تفضل مش عشرة قروش ونصف بل تسعة قروش .

(ح)

السيد الرئيس

الكلمة الآن للسيد موسى محمد ابو الراغب .

السيد ابو الراغب نائب عمان

معالي الرئيس

ان هذه الجلسة والجلسة الماضية قد خصصت للبحث في امور تموينيه ، بحثا في الجلسة السابقة وكان اقتراح هذا المجلس عـــلى الحكومة ان تتخلى عن الاتجار بالمـــواد التموينية وحينذاك كانت الاسعار مناسبة جداً للرز والسكر وانما الحكومة لم تتخلى في ذلك الوقت حسب اقتراح النواب واعلانها عن انها ستبيع للتجار من اجل المنافسة ومن اجل تموين هذا البلد بالمواد فأتت وتمادت بالوقت غـــير المناسب ، هذا برأيي ، وكانت هي التاجر الوحيد فقد سمعت من الاخـــوان النواب انهم اتهموا التجار بالجشع ، اتهموهم برفع الاسعار انما التاجر كان هو الحكومة وليس التاجر وكانت هي التي توزع المواد التموينية على التجار وتحـــدد السعر فان كان السكر متحجراً او فاسداً فقد اضطر المواطن لشراء هذا السكر لان التاجر كان واحداً وهي الحكومة فلا خيار للشعب ان يستعمل هـــذه المواد ان كانت حسنة او سيئة فاضطر الى شراء هذه المـــواد لانه لا يوجد في البلد عرض آخر ، الموضوع التجارة خبرة ومعرفـــة والحكومة لا يوجد عندها خبرة او معرفه بالاتجار في المواد التوينية انما كان من الواجب عليها ان تكون مراقبة للمواد وحاجة المواطن لكل هـــذه المواد التموينية ، حينما اقترح المجلس في جلسة سابقة الذي بحث فيها هـــذا الموضوع بالذات كانت الاسعار واريد ان اورد بعض الامثلة كان الرز ١٧٠ دولار اصبح الآن ٢٢٥ دولار كـــان السكر ١٤٠ دولار اصبح ب ٢٤٠ دولار نجـــد انه صار ارتفاع على الاسعار والحكومـــة في ذلك الوقت لم تتخـــذ الاجراءات او العقـــود المناسبة على حاجة المواطن وحاجة البلـــد للمواد التموينية كان عليها ان تتعاقد لمدة طيلة ستة اشهر او تتعاقد لطيلة السنة على كمية محدودة من تلك الاسعار علماً ان الاسعار كانت ترتفع يوما بعد يوم فلو حدث واتخـــذت الحكومة الاجراء المناسب وتركت الاتجـــار في هذه المواد كان عليها ان تعمل الآتي :

ان تأتي الحكومـــة وتجمع جميع التجار الذين يتعاملون بهذه المواد وتبلغ هؤلاء التجار ان الحكومة ستتوقف عن استيراد هـــذه المواد وتبيح الاستيراد حراً لمن شاء على اساس ان تستمر الحكومة بتموين البلـــد حتى يستورد التجار ويأتوا بهذه البضاعة الى البلد ومن ثم توقف الحكومة عن بيع هذه المواد وتضع ما لديها احتياطياً في مستودعاتها ، هذه هي الاساليب والطريقة الصحيحة التي كان على الحكومة ان تخـــدم بها وتتلافى الضغط وارتفاع الاسعار ، الذي حدث ان الحكومـــة لما شعرت بارتفاع الاسعار ووجدت حالها في ورطة أتت وقالت للتجار لـــكم الحريـــة فاستوردوا من اينما شئتم وبيعوا انتم هذه المواد نحن توقفنا منـــذ الآن عن استيراد هـــذه المواد ثم

بالنسبة لما اورده بعض الاخوان عن بعض هذه السلع والتي وردت الى الاردن كانت غير مطابقة للمواصفات واضطر المواطن الى استعمال هذه المادة وكانت رديئة وغير مطابقة للمواصفات ، اريد ان اسأل معالي وزير الاقتصاد مبلغ الغرامة الذي استوفي ونريد ان نسمع من معالية الاجراءات التي اتخذت بحق هذا التاجر حتى نستطيع ان نقنع على ان الاجراءات قد تمت بصورة ضخمة اما بالنسبة للوثائق التي اوردها الزميل المحترم وهي نسخ طبق الاصل عن ما هو موجود الآن في دوائر الدولة ، اقترح تشكيل لجنة من هذا المجلس مع بعض الاخوان في وزارة الاقتصاد والدولة للتحقيق في هذا الامر وعرض الموضوع على المجلس لأتخاذ القرار المناسب بالنسبة له .

(ط)

السيد الرئيس

الكلمه الآن للسيد مفلح عودة الله .

السيد عودة الله نائب مادبا

يا سيدي لاشك ان الوثائق التي طرحها السيد زرق البطاينة وثائق خطيرة ، واصبحت المسؤلية مشتركة بين الحكومة وبين هذا المجلس، ان المواطن عندما يسمع عن هذه الوثائق وعن هذه المهازل التي تحدث في البلد ونحن نشحذ ونشكو الطفر ونشكو العجز بالموازنة ويشاهد المواطن النهب والسلب على على عيون الناس ودون حسيب او رقيب فانه لا شك هذا شيء يمس بمصلحة البلد ومصلحة المواطن ويسيء الى سمعة البلد في الداخل والخارج ، انا اثني على اقتراح الزميل موسى ابو الراغب ونطلب تشكيل لجنة قوية مشتركة من هذا المجلس ومن الحكومة ومن القطاع الخاص للتحقيق في هذه القضايا وهذه الوثائق الخطيرة التي اوردها السيد رزق البطاينة والدليل على التلاعب ان الموظف المحاسب الذي اورد او سبب الى كشف هذه القضايا قد أحيل على التقاعد بلا سبب الا انه قال انه هناك يوجد تلاعب فالمرجو من هذا المجلس ان يكون حازماً في هذه القضية ويتخذ خطوة التي تبرهن على قيامنا بمسؤولياتنا وتقديرنا لواجبنا تجاه بلدنا .

السيد الرئيس

اقرر اقفال باب المناقشة واطلب جواب من الحكومة .

(ي)

السيد الرئيس

تفضل معالي وزير الاقتصاد الوطني

السيد وزير الاقتصاد الوطني

معالي الرئيس ، حضرات الاعضاء

يسرني عندما ، سمعت للاستاذ جمو ينادي بدراسة الامور الموضوعية وسرني اكثر عندما استمعت الى دراسة هذه الامور في ضوء الوثائق وكنت اتمنى ان تسير المناقشات والكلمات التي القيت فعلا بالموضوعية وفعلا بضوء الوثائق ودون اساليب دراماتيكيه تحاول ان تظهر الامور بمظهر الخطورة البالغة .

السيد البطاينة

اعترض على هذه الكلمة

السيد وزير الاقتصاد

انا لم اتعرض لأي انسان

السيد البطاينة

هذا لا يجوز ولا اريد من وزير الاقتصاد ان يلفظ هذه الكلمة

السيد الرئيس

ما في شيء

السيد وزير الاقتصاد

في الحقيقة هذه امور يجب ان تبحث بغاية الصدق وبغاية الامانة حتى نقرر المسؤوليات ، على حقيقتها تماماً لان التهم الجزاف وكيل التهم دون مبرر او دون مؤيد عمل لا يتقبله اي انسان وانا واثق ان اعضاء المجلس الكرام جميعاً لا يقرون هذا الأسلوب ولا يقرون هذه الطريقة انا سأذكر قضية صفقة السكر سأبدأ بها قضية صفقة السكر التي كثر الحديث عنها قضية مالك المصري واستعرضها مع الاخوان في ضوء الوثائق الحقيقية التي امامي ، قضية مالك المصري هي صفقة من ثلاث صفقات واحب ان اشير انه كانت اشارة الى صفقات عقدت مع داكسيان ونادر قبل ان اتولى العمل في وزارة الاقتصاد وجئت الى هذه الوزارة فوجدت قضاياها على مكتبي ، قضايا مخالفات ايضاً في بعض المواصفات احداها فعلا احيلت بطريق التلزيم واخرى بطريق العطاء قبل ان استلم عملي وعند استلام العمل وجدت ان احد هذه الصفقات محالة الى التحكيم الى غرفة التجارة هنا بموجب العقد بموجب اتفاق ودي وكان ان استدعيت محكم وهو حي يرزق الاستاذ زهير عصفور وقلت له بكل صراحة ما رأيك بقيمة تعويضي الذي يترتب لنا عن هذه الصفقة صفقة داكستيان وهي سكر افريقي قال ما يتراوح بين ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ دينار فشكرته وعندما واجهت الشخص المختص مورد الصفقة حصلنا منه (٥٠٠٠) دينار وثبت ديوان المحاسبة مراقب ديوان المحاسبة ثبت ذلك في تقرير رسمي له، قال حصل من هذا الشخص (٥٠٠٠) دينار وفي ذلك زيادة عما يجب ان يحصل هذا مثال اول، كيف نتحرى وكيف نحصر ونصر على تقاضي حقوق الخزينة كاملة جاءت صفقة مالك المصري ضمن صفقة نادر ،نادر حصلنا منه مبلغ التعويض زيادة عما ترتب لـه ، صفقة مالك المصري طرح عطاء فيها وكان اول اظن او ثاني عطاء بعد استلامي العمل في خلال برهة اسبوع وكانت البلده تشكو من الشكوى من فقدان السكر بشهر شباط ١٩٧٢ وبادرنا الى طرح العطاء باسرع ما يمكن وتقدم لنا عدة عروض واذكر تمام الذكر وهناك من يشهد على هذا الموضوع بين الجالسين انني لاول مره انزل الى مجلس ادارة التموين ترأست الاجتماع وقارنا العروض وكان من بين اعضاء مجلس ادارة التموين مراقب ديوان المحاسبة بالذات الذي زود الاخوان بكل مالديهم من وثائق او معلومات او او ... الخ .

وشاهدنا وقارنا العروض واذا بعرض مالك المصري بكل ماله يقل عن عشر جنيهات استرلينة عن بقية العروض كلها. مما اثار مخاوفي وقلت بالحرف الواحد للموجودين في محاضر مسجله في مجلس ادارة التموين ان هذه الصفقة تثير الريبه ، قالوا وهو القائل بالذات قال : لا يا معالي الوزير ...

السيد الرئيس

... لا اسمح لاحد بالكلام .

معالي وزير الاقتصاد (متابعاً)

... لا يا معالي الوزير هذه الصفقة بادنى الاسعار ويجب ان اتعاقد عليها وقلت : انا احملكم

مسؤولية هذه الصفقة ، وبالفعل تم التعاقد مع السيد مالك المصري على هذه الصفقة وهو وكيل لشركة بريطانيةمعروفةومشهورة واسمها(شركةجولوفتس) وليس لانسان عادي شركة من اكبر شركاتتوريد السكر في بريطانيـا ، وعندما تم التعـاقد على هذه الشركة ، مع هذه الشركة سافر السيد مالك المصري الى لندن لتأمين شحن المادة باسرع ما يمكن لاننـا كنا في عجلة من امرنا ، وكنتانا ايضا خارج البلد في مهمة رسمية ، وعندمـا عدت قيل لي ان مالك المصري يتهرب من دفع ضرائب للمالية وان مالك المصري لم يوقع العقد مع اننا فتحنا له الاعتماد في لندن عن طريق البنك المركزي ومقابل كفالة مالية، وفي الواقع فورا استدعيت مالك المصري وطالبتـه بتوقيع العقد وبدفع قيمة الطوابع وعندمـا حاول التخلص بضعة ايام بلغني انه سيسافر الى لنـدن — واحب ان استشهد امام المجلس الكريم بما يلي — :

كتاب موجه الىوزارةالداخلية بالشهر الخامس من عام ١٩٧٢ .

معالي وزير الداخلية

مكتوم ومستعجل

ارجو معاليكم التفضل بالايعاز الى من يلزم بمنع السيد مالك المصري من مغادرة المملكة وذلك بسبب تقصيره بتطبيق شروط الاتفاقية المعقودة بين هذه الوزارة والمذكور . هذا مع العلم بانه تم تبليغه بمكتبه بمقابلة المسؤولين بهذه الوزارة لحل المشاكل الحاصلةلباخرة السكر التي وصلت بتاريخ١٤/٥/٧٢ ميناء العقبة والذي يترتب عليه ان يكون موجودا عند تنزيل السكر الخ .

اثر هذا الكتاب منع السيد مالك المصري من مغاذرة البلاد وحضر في نفس اليوم الى مكتبي ووقع العقد ودفع قيمة الطوابع بكاملها . وبذلك انتهت موضوع الشكليات . عندما انزلت الصفقة في الميناء فعلا تبين وبموجب كل الاجراءات التي نسير عليها عادة بهذه المواضيع حضور المندوبين مندوبشركة التأمين مندوب شركة المينا .. الخ شركة الشحن . فعلا تبين مخالفة الصفقة لشروط الاتفاقية من حيث اللون ومن حيث كمية التسجيـل ومن حيث نقصان بعض الاكياس . كنا امام اختيارين : اما ان نمتنع عن استلام الصفقة وبذلك نعيدها الى المالك والمورد وكان في ذلك الوقت قد ارتفع سعر السكر (٢٥) دينار في الطن الواحد خلال شهرين . او نستلمهـا ونلبي حاجة الاسواق ونطالب بالتعويض منها ، كما هي الاعراف التجارية السائدة .

ثبتنا فـورا جميع المخالفـات بحضور جميع الاطراف وفي هذا الملف وبحضـور مندوب ديوان المحاسبة بالذات ثبت جميعها . الارقام التي اوردها النائب الكريم غير مطابقة للواقع . في الحقيقة هنالك تقرير رسمي جاء خبير منتدبا من مجلس السكر العالمي في لندن ، تقرير رسمي هناك فعلا (٣٠٪ مجبل) هناك اختلاف في اللون بنسبة (٤٠٪) هذا لا يعني ان الاربعين غير الثلاثين ، هناك كميـات هي فعلا مجبله وملونه بنفس الوقت . . في الحقيقـة نصف الكميـة يمكن ان تعتبر سليمه . كـانت ، ونصف الكمية يختلطها التجبيل مع اختلاف اللون .

اجيرينا الحسابات الدقيقة وتبين انا لواعدنـا الصفقة لصاحبها لحسرت الخزينة مبالغ ولاتهمنا فورا باننا نفرط باموال الدولة ، لانـه كان يتمنى علينا صاحب الصفقة ان نعيد اليه لتحقق الارباح الطائلة .

فما كان علينا ان نجري في ذلك الوقت؟

هل نعيد الصفقة الى صاحبها فنحقق المكاسب الطائلة ويقال انكم فرطتم بالسكر وفي اشد الحاجة اليه في ذلك الوقت . ام نستلمهـا ونطالب بفرق قيمتها

ولجأنا فيذلك الوقتالى غرفة التجارة ورئيس اتحاد غرف التجارة موجود هنا حي يرزق وحضر عدة ممثلون عن الغرف وناقشنا الموضوع من جميع جوانبه فثبتت التقارير واستلمنا البضاعة بعد تثبيت والمشاهدة العينيـة على اساس ان فرق السكر يجب ان نطالب به .

وبالفعل باشرنا جميع الاجراءات القانونيـة للمطالبة ، ولم يمتنع الرجل عن الاعتراف بما حصل ولم ينفصل من المسؤولية ، وقال : فعلا يترتب علي التعويض ، وانا على استعداد للدفع . وحتى منذ ثلاثة ايام كان اجتماع اخير في مكتبي وحددنا مبلـغ ما للمطالبة على اساس يغطي جميع خسائرنا بكافةالنواحي على ضـوء تقارير الخبراء الفنيين الـذين حضروا خصيصاً لهذا الموضوع من لندن ، ونحن الآن بصدد مطالبة نهائية والشخص مـع محاميه الان في لنـدن لتحصيل حقوقنا كاملة .

واعتقد انه اذا تأخرنا عن تحصيل هذهالحقوق او اذا لم نحصل حقوق الدولة بالكامل نكون فعلا في موضوع المسؤولية ونستوجب تقديم التبرير عن هذا القصور .

اما ونحن سبق ولنا ان حصلنا حقوقنا كاملـة في هذا الوقت نصر على تحقيق جميـع الحقوق فلا اعتقد ان هذا يكون موضع مسؤولية وانا ارجو من الاخوان ان يسألوا جميع من يتعامل في الاسواق التجارية ... هل .. كيف تحصل الحقوق تحصـل الحقوق دائما بخلافات وكل عقود السكر وعقـود الارز تشير الى هناك اسلوب تحكيم في مجلس السكر العالمي في لندن وانا أسأل شهادة الغرفة التجارية في ذلك في حالة الاختلاف على التعويض والعقد ما بيننا وبين المورد ينص على التحكيم في حالة .. وهو يوافق على التحكيم في حالة الاقرار بما طالبناه بـه يلجأ الى التحكيم كما لجأنا في السابق وسنحصل كل قرش من حقوق الدولة .

هذه بعض جوانب قضية مالك المصري .

في الحقيقة ، يعني اشغلتهذه الصفقة موظفينا مع العلم انه نحنا كمديرية تموين يجبان نقر منذالبداية هذه ليست وزارة ، مديرية التموين تقـوم بأعمال تجارية ، تقوم بالشراء والبيع ، ويحصل لها ما يحصل لاي تاجر وكثيرا منكم يعرف بالاعراف التجارية بانه يشتري احيانا وتأتي الامور مخالفة للمواصفات:

عندما فتح الاعتماد . وارجو ان اشير للنقطة التي اثيرت في هـذا الموضوع كيف يفتح البنك المركزي — البنك المركزي يفتح الاعتماد بناء على شروط العقد والبنك في الخارج يسلم عـادة بوالص الشحن وهذا الشيء معروف مطـابق استلمت في الخارج بوالص الشحن ومن الشاحن من ربـان الباخرة على اساس انها مطابقة فأذن هناك فيه ناحية تقصير فيه في الخارج ويجب انيحاسب عليه المورد.. المورد نفسه شركة (جولوفتس) مع وكيلها مالك المصري لم يتنصلوا من هـذه المسؤولية .. شركـة التامين عن النقص لم تتنصل من هـذه المسؤولية .. وهي على استعداد لدفع كامل النقص ليس من مسؤولية التجبيل والنقص من مسؤوليات شركات التأمين ١١٪ وهناك تأمين كامل وسنحصل كامل حقوقنـا من شركة التأمين ، واذا كان فيه هناك اي تقصير ايضاً من الشاحن ربـان الباخرة فايضـا هو مسؤول ، الاجتماعات التي تجري تضم جميع هـذه الاطراف وكل طرف يقر بمسؤوليته في حدود ما حدث تماما.

ولدينا الآن تقرير لا يقــل عن عشرين الى ثلاثين صفحةمن خبير عالمي اتىمن البرازيل لاثبات حسن نية المورد (شركة جولوفتس) انهــم يعني يعترفون بكل ما حدث وعلى استعداد للتعويض .

بالنسبة الى قضية .. هذا ما يتعلق بقضية مالك المصري باختصار .

ذكر ايضاً الاستاذ جمو ذكر ايضاً موضوع تسعير السكر الاخير والاعلام الاعلان الذي نشر اليوم بأنهعلىاستعداد وكيف انه هذه يخالف الاسعار ويتساءــل كيف ان السعر يمكــن ان يكون ٢٢٥ ويطلبوا ٩٦ دولار .

الحقيقة نحن نتابع الموضوع يوما فيوما مــع المستوردين والتجار . نحن تجاوبا منا معرغبة المجلس الكريم تخلينا للقطاع الخاص عن العملية ، ولكن لن نتخلى عن دورنا كرقيبوحسيبلعمليات الاستيراد والعمليات البيع بأسعار محــدودة تتطابق تماما مــع الاسعار العالمية ، نحن لا ننتج السكر يجب ان نتذكر ذلك نحن لا ننتج لا السكر ولا الارز واسعارنـــا لا يمكن الان تعكسالاسعار العالمية وفيالبلدان المجاورة كلنا يعرف ذلك . ففي الواقع ان لبنان الاسعار في لبنان الاسعار في الكويت الاسعار في السعودية تزيد عن اسعارنا وعندما قلت اننـــا تحملنا (٤٠٠ الف دينار) في الواقع هذا السبب الاساسي الذي حــال دون الاستيراد من قبل القطاع الخاص لان هــذه الاسعار اسعار التسعة قروش كانت تمنع عــلى اي تاجر ان يستورد ويحقق اي ربح فيالعملية ،بالعكس كان في خسارة ، لذلك امتنعوا عن الاستيراد مع انا فتحنا الباب . عندنا مؤخراً صفقة اليوم في المينا‌ءنحن نتابع الصفقات والارتباطات التي يقوم بها التجار بالاضافة الى تغذية مخزوننـــا في الوزارة كاحتياطي يستمر ، لم يشتر اي كيلو من السكر يمكن اكثر من ستة اشهر او ثمانية اشهر بعد الصفقات التي تمت في شباط واذار لم نشتر اي كيلو واحد . مخزوننـــا في ذلك الوقت وقىالمستهلك من الارتفاع الذيحصل فيما بعد . وبقينا نبيع بالاسعار المحددة وبالخسارة منــذ اكثر من ثمانية اشهر . هذه لم تذكر لوزارة الاقتصاد الكل تصدى لمخالفات قضية مالك المصري ، اما انه ستة اشهر او ثمانية اشهر بقينا نبيع بالاسعار المحددة واغرقنا السوق بمادة السكر وعندما بادرنا الى الشراء كانت الاسعار مناسبة فعلا هذه لم تذكر لنا .

في الوقت الحاضر ومنذ شهر قلنا للمستوردين نرجو الآن وقد اوشك مخزون وزارة الاقتصاد على الهبوط ان تتولوا العملية ان تباشروا مسؤولياتكــم قالوا لنا : ان الاسعار لا تســاعدهم على الاستيراد وبالفعل كان الحساب الدقيق يشير على انه الاسعار لا يمكن ان تسمح لهم بالاستيراد . فكان رفع السكر بمقدار القرش وعلى الفور تمت عدة ارتباطاتوتمت عمليات استيراد من قبل التجار ومولوا السوق لفترة معينة . معالاسف هذه الارتباطـــات لا يعني ما يتم بالخطة ثاني يوم عم ترتفع الأسعار او بعد ايام قالوا انه ارتباطاتنا على اساس ٢٥٠ دولار ويجــب اذكر للاستاذ جمو ان ٢٥٠ معناه ٣٠٠ واصلة لهوان ٢٥٠ في مصدرها اذا اضفنا اجور الشحن وجمرك واجور التخليص الخ كلها تصل ٣٠٠ دولار ، فالاعــلان الآن الموجودفي الاسواقمبني على اساس ٣٠٠دولار في الواقع هي محسوبة تماما . الصفقة الجديدة منــذ يومين وصلنا باخرة ٨آلاف طنوموجودة الآن في الميناء وتنزل ،اتو تجار السكر المستوردين وقالــوا صفقة اشتريت على اساس السعر كــذا ٢٢٥ دولار وبعد ان اجرينا خلال الثلاث ايام الماضية الحسابات الدقيقة لكل تكاليفها وعلى وثائق الشحن والفواتير

وعلى كل التكاليف الأضافية الاخرى تبين لنا انهـــا لا يمكن ان تباع بالاسعار المحددة حالياً (٩٦ دينـــار الطن) اي بحوالي عشرة قروش للمستهلك وعندذلك واجهتنا هذه المشكلة . . نظرت الوزارة واقترحت الى مجلس الوزراءان يجري تخفيض الرسومالجمركية حتى لا نضطر لرفع الأسعار مرة جديدة وبالفعــل تم الاتفاق على ذلك بالامس وتقرر تخفيض الرسوم الجمركية مع في ذلك من تضحيات في سبيل الخزينة ومع ذلك تخلينا عنالقسمالاكبر من الرسومالجمركية بحيث هذه الصفقة تدخل الاسواق وتباع بالسعــر المحدد وبالربح القانوني المحــددبا اخوان ارجــو ان لا يغيب ابداً اننا نحن اذا تخلينا عن تجارة موادالسكر انما لا نتخلى عن واجبنا نحن في السوق وفي كــل لحظة مع التجار المستوردين ونتحاسب وايامهم يوماً فيوماً ونجتمع معهم يوماً فيوماً ونقرر سياستنـــا في ضوء مجهول صح ، صحيح اختفت مادة السكر منذ ايام انما كانت هذه البضعة ايــام الاخيرة اولا فترة ما بين وصول بواخر اليوم والبارح افرغتالبواخر بشكل الآن موجود ثلاثة اشهر مخزون بالاضافــة الى مخزون وزارة الاقتصاد ونحن بصدد الاعــلان ايضاً عن صفقة جديدة لوزارة الاقتصاد لتكــون احتياطياً لعملية التسويق ولكي لا نضطر في وقت من الاوقات ان نلتجا الى رفع الاسعار مجدداً طبعاً نحن لا ندري ما هي تطورات الاسعار في المستقبل ولكن الحدة التي ارتفعت فيها الاسعار في الاشهر الاخيرة اربكت امورنا قليلا وافسحت المجال كل المجــال للمضاربة من قبل التــاجر الصغير بالتخزين او حتى المستهلك واقولها بكل اسف المستهلك العادي بــادر الى خزن السكر في كل قوته وامكانياته من يشتري الكيلو اشترى خمسه ومن يشتري شــوال اشترى خمسه فكل محاولة مع شدة المراقبة احلنا للمحــاكم العسكرية عشراتمن التجار واتخذنا اشدالاجراءات بحق كل من خالف وداهمنا المحــلات ومع ذلك في جهاز تموين صغير لا يتجاوز عشرة اشخاصلايمكنه بحال من الاحوال ان يمارس الرقابة التي تقضيهــا عملية الرقابة وحتى لو استعنا بقواتنا المسلحة ربمــا بكاملها لما امكن اذا استمرت موجة اللااخلاقية لدى البائع الصغير لما امكن تجاوز هذه المشكلةواضطررنا دائما ان نواجه محاولات لااخلاقية للتخزين وللربح غير المشروع ، ذكرت ايضاً استاذ جمو تعرضالى قضية الاعلاف انا الحقيقة تكلمت في الســابق عن قضايا الاسعار قضية سعر السكر هي مشكلة عديــدة من الاصناف التي ارتفعت مؤخراً عالمياً ولو كــان المجال واسعــاً لأتيتكم بالواقع هناك احصـــاءات ودراسات قدمناها في العام الماضي في العديد مــن العشرات والندوات والاجتماعات تظهر ان تكاثف الارتفاع في هذه الايام لم يسبق له كظاهرة مثيلمنذ سنوات سنوات ربما اجزم منذ ايام الحرب الكوريه فالسكر والارز ليس فقط المادتين الوحيدتين اللي ارتفعوا هناك ارتفاع في اللحوم ومشتقات الثروات الحيوانية اللحوم في الالبان ومشتقاتة في الاصواف في الحبوب وعلى ذكر الحبوب اقول ان مثلا مادة العلف اولا اريد ان اصحح للاستاذ جمو نحن لمنرفع بعد سعر العلف ولكن نحن ننظر في الموضوع سعر العلف ما زال المقرر حتى الآن هو (٥٦) ديناراً في الوقت الذي يباع في لبنان ٦٠–٦٢ دينار تقريبــاً مع العلم ان هناك ستة دنانير فارق تكلفه ما بيننــا وبين لبنان ، فلبنان يستورد مثلا الاعلاف بالبواخر الكبيرة هناك تسهيلات ميناء ، هناك مسافات اقصر للشحن وما الى ذلك وهناك على الاقل ٥ – ٦ دنانير تكلفه في الاعلاف ما بيننــا وبين لبنان ومــع ذلك نحن الان نبيع صانعي الاعلاف يبيعون بخسارة لا تقل

عن ٥ . ٦ دنانير وجاؤنا وهددونا بالتوقف عن العمل والاعلان طبعاً مادة ما هي ممنوعة / يريد يستورد مفتوح الباب ولكن في الواقع الارتباطات الجديدة للاعلاف الان وقد اطلعنا على اسعارها بانفسنا اسعار الذرة اسعار الصويا ، اسعار المركزان تشير الى ان هذه المادة يجب ان ترتفع بعد شهر او شهرين الى ٧٠ دينار لحتى توف ، ارتفعت اسعار الذرة ٤٠٪ هذه امور نحن لا نقرها بشكل احتياطي ندرس يومياً تكاليف المواد قبل ان نرفع سعر اي مادة لا يمكن ان يغيب المستهلك عن اذهاننا ولكن في نفس الوقت يجب ان نتذكر اننا نحن نستهلك ما نستورد وليس ما ننتج وحتى او كنا نستهلك ماننتج لما امكن المحافظة على الاسعار الا انه التكاليف دائماتتبع التكاليف في الخارج اذا كنتوا يا اخوان مطلعين طبعاً على ما تنشره الصحف اللبنانية او الصحف الكويتية او الصحف السورية في اي بلد تتحسسون ولا شك ما يجري في العالم انما يجري في العالم هو شيء عجيب بالنسبة للاسعار الآن، اما ان نقول بان هناك شجع وان هناك استغلال وهناك تجار الخ قد يكون هذا ولكن في الواقع نحن لم نترك الحبل على غاربه يومياً على اطلاع مجريات الامور نتطلع على تحرك البورصات العالمية ونرى ونشاهد ونتأكد مما يجري في الخارج ولا نسمح برفع الاسعار طلب رفع سعر الاعلاف هناك منذ اكثر من شهر على مكاتبنا واجتمعنا عدة اجتماعات معه ومع المنتجين وتأكدنا ... وتأكدنا ... وتأكدنا ثلاث مرات بان هناك فعلا ارتفاع ساحق في الاعلاف قضية اللحوم لم نتوصل الى رفع سعر اللحوم اربعة قروش الا عندما وجهنا بطلب اننا سنغلق محلاتنا اذا استمر العمل في هذا ، في الواقع اننا نعرف كلنا ان هناك ارتفاع موسمي في اللحوم ليس هناك من ثروة حيوانية كافية في الاردن نحن نستورد الاغنام بصراحة بطريق التهريب كل اغنامنا تأتي بطريق التهريب من البلدان المجاوره وارتفعت اللحوم في البلدان المجاوره بنفس النسب وباكثر من هذه النسب بل ان البلدان المصدره للحوم تركيا المصدر الاساسي للحوم امتنعت عن تصديرها هذه امور كلها يجب ان نعيها وان نتذكرها لا ان نكيل .

السيد الرئيس

ارجو من الاخوان ان لا يذكروا قصة التهريب.

معالي وزير الاقتصاد

معروف ، معروف ، قضية ارتفاع الاسعار هي قضية شاملة عامة ونحن ندرك كل الادراك بان مقاومتها ومعالجتها ليس بالتحول الى القطاع الخاص حينا والتحول بمطالبة القطاع العام حينا آخر ، القضية ليست قضية يعني مطالبة بان القطاع الخاص هو الافضل او القطاع العام هو الافضل بالواقع نحن نطبق سياسة قائمة على المشاركة في المسؤولية . بين القطاعين صيغة المشاركة نترك للقطاع الخاص دوره ونشاركه في المسؤولية ولا نتخلى عن ذلك ونراقب ونحاسب باستمرار قضية السكر فعلا تركناها للقطاع الخاص والارز ولكن نحن دائماً معها لنتتبع تطورات الاسعار لنرى ما يحدث في الاسعار وعندما يتخلف القطاع الخاص مخزوناً دائماً كافي لتزويد الاسواق والمواطنين بحاجتهم انا كنت متضايق بالفعل من خلال اليومين الماضيين من قضية اختفاء بعض السكر ولكن اؤكد لكم يا اخوان ان الوزارة كانت توزع من ضعفي الى ثلاثة اضعاف الكمية المعتادة . وكنا نتبع التوزيع بمراقبين التموين متجولين معهم التعاونيات حتى التعاونيات الاستهلاكية خمس مراكز تعاونية كانت بالكاد الكميات المعطاة لها وهي اضعاف ما

يعطى لها عادة تكفي للتوزيع هناك اصرار من المواطنين على التخزين الموضوع كنا نوزع احيانا ٢٠٠–٣٠٠ بمعدل ٤٠٠٠– ٥٠٠٠ طن شهرياً من السكر شهرياً والآن الكميات الموزعة تزيد بكثير عن هذه واعتقد ان الاستمرار في معالجة المشكلة بهذا الاسلوب هو خير ضمان بان تكاتف القطاع الخاص مع القطاع العام هو الضمان الاكيد للحيلولة دون الاستغلال في الواقع اشير الى نقطتين صغيرتين عندما رفع السكر قرشه واحد للكيلو مؤخرا كنا نعلم ان بعض التجار لديهم من الكميات التي في الاساس هي معطاة لهم من التموين فما كان موقفنا ادركنا انهم سيحققون ارباحاً قد لا تكون من حقوقهم المشروعة فجئنا فوراً وداهمنا جميع محلات التجار وسجلنا محتوياتها بالطن بالقدر الذي امكننا ان نتحراه وطالبناهم بالفروق وتقدموا للوزارة ودفعوها والآن في الواقع تأكدنا ان عملية الرفع هذه لم يتأتى من ورائها اي ربح غير مشروع لأي انسان وهذه لاول مرة تحدث ربما في تاريخ وزارة الاقتصاد بل اكثر من ذلك الصفقات التي وصلت مؤخراً ولكي ، لا يكون المستوردين وحدهم في السوق طالبناهم بتسليم جزء من مستوزداتهم الى الوزارة بسعر التكلفة ووزعناه ايضا بسعر التكلفة طلبنا من التجار ان يسلمونا ٢٥٪ من مستورداتهم ، فتظلموا . . . وتظلموا . . . وتظلموا واصرينا على موقفنا وبالفعل حصلنا من اربعة آلاف طن سكر استوردت اخيراً ما يقارب (١٥٠٠) طن سحبت الى مستودعات الوزارة وهي توزع حتى نبقي لأنفسنا القدرة على مواجهة المستهلك بالسعر القانوني ، اظن ان هذه اجراءات يا اخوان كافية لتعطي الجواب الكامل لكل من يتصور ان الوزارة او الحكومة متساهلة او متهاونة بحقوق الشعب هذه امور ، هذه اجراءات تدابير لم تؤخذ في تاريخ الوزارة في السابق ونحن اقول لكم بكل تأكيد ساهرين وواعيين ولن نتخلى عن مسؤوليتنا ولن نتوانى عن ملاحقة المسيء والمستغل او من يخل بالتزاماته او تعهداته . نقطة اخيرة صفقة من الصفقات التي عقدت والتي عقدت قبل شهر شباط قبل تسلمي العمل صفقة داكسيان التي ذكرت ايضاً كان فيها مخالفات وتقدم مندوب ديوان المحاسبة الذي تفضل مشكوراً بتزويدكم بكل هذه المعلومات تقدم بكتاب عدد فيه مخالفات الصفقة وانا اذكر انها تتجاوز العشرة مخالفات وبعد يومين كان مندوب ديوان المحاسبة بالذات يجيب على كل مخالفة اوردها في كتابه الاول ولدي هنا الوثيقة بخط يده اجاب على كل نقطة اثارها ووجه الكتاب بالرد على كل هذه النقاط اترك لكم تقدير صحة المعلومات والوثائق التي ورد ذكرها وشكراً.

(ك)

السيد الرئيس

تفضل دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام . من نعم الله على هذا البلد ان تكون سياسته واضحة كالنور وان يكون جبينة في السياسة والاقتصاد والانتماء انصع من الشمس من هنا كان صمود هذا البلد جربت في مسيرته كل المحاولات ولكن تحطمت انا اشكر معالي الرئيس والمجلس الكريم على اتاحة هذه الفرصة والحكومة يسعدها ويدعوها للاعتزاز ان تساهم وان تقدم الحساب وان تحاور وان تدعو بالحكمة والموعظة الحسنة في كل منابر هذا البلد وارفعها

هذا المنبر في الجامعة في المؤسسات مع القطاع الخاص مع المواطنين لانها انما تؤدي امانـــة ولاتتاجر تجارة تجربتنا الاقتصادية رائدة التجربة التي صمدت لحرب حـــزيران والتي صمدت لاحـــداث ايلـــول في الاقتصاد مع السياسة جنباً الى جنب قادرة ان تصمد الى كل حركات المشككين الذين لم يستطيعـــوا ان يدخلوا البيوت من ابوابها فدخلوها من الشبابيك لم يكن هناك سلب ولانقبل ان يكون نهـــب في هذا البلد هناك امانـــة تؤدى باقصى وباصـــدق وباشق المواقف سهر ليل نهار عناء امانة عرضت على الجبال والارض فأبينا ان يحملها وحملها الانسان انه مثلكم يريد ان يؤدي الامانة ويريـــد ان يؤدي الحساب القطاع الخاص في هذا البلـــد مفخرة اية مفخرة المواطن في هـــذا البلد هـــو رأس المـــال هـــو الأساس هو المستهلك هـــو الجنـــدي هـــو العامل هو المزارع هو البدوي هو المدني هو كل انسان في هذا البلد والحكومة مـــن هذا المنطلق منطلق تأدية الامانة لم نتخلى عن مسؤوليتها يوماً واحداً وفي كل كان المجلس سيتلطف فيسأل فيجاب انما لااعتقد ان وقت المجلس وقت الحكومة وقت النـــاس نضيعه اذا بدنا كل مانسوي شغله نقول تعالوا بدنا نتحاسب عليها الاضبارة التي عرضها معالي الوزير والجلسات الطويلة والاستشارات والحوار لا يهدأ كـــل يوم والوثائق اذا كان مـــع الزميل رزق بك وثائـــق اؤكد لكم اننا عندنا نفس الوثائق وهي نفسها نرفعها ولقدمها كحساب للاخ الزميل عمران بك وللشيخ جمو! او كل الزملاء الكرام الحكومة ليست تاجرة الحكومة يهمها تأدية الامانـــة المواد التموينية الخبز بقي الكيلو ا بخمسين فلساً السكر رغم الخسارة التي ذكرها معالي الوزير اصرينـــا على ان يبقى بعشرة قروش وهو الآن في الكويـــت بخمسة عشرة قرشاً وسوريا ١٣ ولبنان اكثر والسعودية اعفاء كامل من كل الرسوم ونحن استطعنا ان نحافظ وقلنا للخزينة لتتحمل وقلنا مسؤولية الامانة التي تتولاها الحكومة ايضاً لتتحمل بان المواطن والجندي والمزارع الاولى بالرعاية حتى من خزينة الدولة القطاع الخاص عليه دور وقد صمد وانتم تعلمون القطاع الخاص الذي غامر بالاموال وغامر بالجهد وغامر أحياناً حتى على سمعته ان سينشأ صناعـــة وان ينشأ ملابس وان ينشأ زراعة وان ينشأ تجارة هذا القطاع نتعبره سواء بسواء القطـــاع العام ٨٠ مليون سيستمرها القطاع الخاص خلال سنوات الخطة ٨٠ مليون دينار من ١٨٠ هذا نحافظ عليـــه ولانتهمه انما اذا كان هناك ثغرات في الاخلاق ففي كل بلاد الدنيا في سائل اخلاقية عندما تكون حاجتي الشهرية ٢٠ كيلو سكر يجب ان اخذ فقط ٢٠ كيلو سكر مش لاني اسمع ان السكر سيرتفع في كوبا اخذ طن سكر الف كيلو المواطن يقع فريسه بيهمة يحتفظ يدخر السكرات البيض ليومه الاسود اذا السكرات السود مثل اللي عرضه الاخ فالقضية في شغلات من هذا القبيـــل لدى ارقام لم نتخلى عن التوزيع يوماً واحداً هذه الارقام تقول محافظة اربد ٦٥٠ طن شهريا نزودها وهو اكثر من حاجتها لكن تعلمون الناس يريدوا ان يتأمنوا اكثر معان شهرياً ١٥٠ طن الزرقاء ٣٠٠ طن شهريا كتـــب تصدر بيننا وبين المتصرف ثم يوزع على التجار جميع تجار الطفيلة ٦٠ طن شهريـــا مادبا ١٥٠ السلـــط ٣٠٠ الرمثـــا ١٠٠ المفرق ١٥٠ تقـــوم الوزارة في عمان بالتوزيع مباشرة على تجار المفرق بكميات حوالي ٨٠٠ طن مجموع الصرف يقدر بـ ٣٠٠٠ طن شهريـــا تقدمه مديرية التموين الصرف في عمان بالسيارات نعطي الافراد الجندي المواطن الفلاح البدوي العامل كلهم يأخذون منا شوال شوال اذا اراد طبعاً السبب في ذلك اننا نحـــن نصر على ان يبقى السكر بعشرة

قروش لو بدنـــا نعطيه عمليا ونخلي التاجر يستورد ويكون ادق حساب من المجلس ومن اى جهة تجارية لقالت من حيث انه يربح ٥٪ يجب ان يبيع اكثر من عشر قروش الكيلو لكن نقول لا تتحمل الدولة عم تعمل معاملة متوازنـــة بين القطاع الخاص والعـــام ووحدات الجيش مغطيا بحسب طلبهـــا والعدد يقدر بعشرة آلأف شوال خلال ثمانية اشهر جندي جاي ماخذ اجـــازة بده يروح نعطيه شوال الجمعيـــات التعاونيات لم نمنع عنها السكر يوما واحدا وكل مـــا أخاطب الاقتصاد اقول لهم اذا كان قدرتها على البيع في المركز الواحد ٥٠ طن اعطوهم ١٠٠ المحاكمات محكمة امن الدولة كل اصحاب المعالي الاخوة الزملاء منهـــم محامين يسألون كم قضيـــة في اليوم التغريم لمصادرة ونحـــن على استعداد مش فقـــط تغريم ومصادرة نلغي رخص وان نغلـــق محلات في سبيل تأمين هذه المادة وفي سبيل غيرها الاشياء التي ذكرها معالي الزميل تتعلق طبعا مبررات دوليـــة مؤثرات عالمية ارتفاع الاسعار اننا غير منتجين اننا لا ننبت هذه المادة لا نعطيها نحن نتبع الاسواق العالمية مـــع ذلك عما نتحدى الاسواق العالمية في حدود امكانياتنا المستوى المعيشي منخفض نحـــن مع المزارع مـــع المواطن مع الموظف الصغير راتبه محدود القـــدرة الشرائية خفيفة اكثر شعبنا غير منتج تصوروا القوة الانتاجية في بلدنا من مجموع السكان ٢٢٪ اللي عم يشتغلـــوا مشمرين على ذرعانهـــم ان يخـــدم كل انسان وينتج يربي اغنام بينتج خضره في هـــذا البلد في كثير من الاحيان نواجه بما يلي اذا نزل السعر في الصيف للخضره ياويلنا نزلت الخضره اذا ارتفع في الشتاء لعوامل طبيعية لان الانتاج قل ليش يرتفـــع ارجو لاتستطيع الدولة او المسؤولين ان يقاوموا كل العوامل احنا بشر ولكننا معكم بكل قلبنا وبايدينـــا وبسواعدنا وبكل نية مخلصة حتى تظل هذه المسيرة وانا واثق انه لايؤثر على هذه المسيرة شيء من هذا لو قالت الصحف كل يوم ارتفـــاع اسعار نعم في ارتفاع اسعار وهذه شيء لاينكره احد لكن هـــذه طبيعة الناس الشكوى اما نحن نصر على ابقاء الخبز بسعره والسكر بسعره والارز بسعره واما اللحوم فكذلك القصة التي شرحها معالي الوزير في كثير من المعالجات احب ان اجيب عن اشياء كانت تفد الينا حزبيات وتفد الينا افكار مستوردة التأميم مثلا شغلة سهلة اما الذي يريد ان يدعم مسيرة هذا البلد الذي يقاوم الحزبيـــة ويقاوم الافكار الهدامـــة ويقاوم النظريات الفاضية هذا البلد تجربته الاقتصادية حرة موجهة متوازنة بين قطاعيين للدولة رقيب وحسيب ويستطيع ان يحافظ على سعر المـــادة ويثبتها الا اذا حصل معجزة او كارثة فهـــذا امره بيد الله وانا لله وانا اليه راجعون الحكومة مهما كانت الامور ستظل معكم تحمل مسؤوليتها نظيفة اليد ناصعة الجبين تؤدي الحساب في كل يوم ولايخيفها ولايزعجها انما تفرح فرح المؤمن بانتصار الصدق وبانصار الحـــق وكل قضية لها وجهان وانا احـــذر من ان يؤخذ الانسان بوجه واحد من القضية ان يستمع الى طرفي القضية حتى يكون حكمه عدلا وحتى يكون قراره سليما مبنيا على الحقائق وعلى الارقام وعلى الوقائع نحن من هذا المنطلـــق نؤكد للمجلس الكريم بان مسيرة البلـــد المتشابكة سياسية واقتصادية وانتماء وولاء يقويهـــا ويرسخها ويدعمها مثل هذا الجو الديمقراطي الجـــو المنبثق عن حبنا واخلاصنا لبلدنا وايماننا بنظامنا وان الرقابة منا ومنكم ستظل هي صمام الامان لخدمة هذا البلد ولحفظ مصالح المواطن في ظل رائد مسيرتنـــا جلالة الملك المعظم .

(تصفيق)

(ل)

السيد الرئيس

تفضل وحيد بك

السيد وحيد العوران

معالي الرئيس

حضرات الاخوان الكرام .

يحضرني في هـــذا الموقف جزء من بيت ان صدراً او عجزاً يتضمن معنى ليس بخاف على كل واحد منا مسؤول او غير مسؤول وهو الحوافي قوة للقوادم ، كل فرد في هذا البلد من هذه المملكة جزء متمم للآخر ، ولا يحسبن معالي وزير الاقتصاد بان هو موسى الذي القى بعصاه فالتهمت سحرنا هذا لا لا يا معالي الاخ ، كلنا في الموضوع سواء نحن ابناء الخطأ واعترفتم به وانتم عالجتموه فكان نصيبهم التوفيق فكلانا مجتهد ولكل مجتهد نصيب ، فاذن لا غالــب بيننا في هذا الموقف ولا مغلوب ، واظن ان يقرني المجلس الكريم على هذه الكلمة المتواضعة وان تكون هي موضع تسامح وتصافي ، قوة الحكومة هي من قوة الشعب ، تضعف الحكومة اذا ضعف الشعب ، فاذن واجب الحكومة ان تسهر ليــلا ونهــارا على مصلحة هذا القطاع من مملكتنا الموفقة بالرائد القائد الهمام جلالة الملك الحسين زعاه الله (تصفيق) فلا لوم علينا ولا لوم عليكم والسلام عليكم ورحمة الله .

(م)

الرئيـــس

تفضل استاذ جمو

شيخ جمو

انا بدي اشكر دولة الرئيس على اسلوب زده وهكذا يجب ان يكون كل مسؤول وكلمـــة لمعالي وزير الاقتصاد بانه لم يأت بجديد من حيث ما اثاره الاخوة النواب ، كل ما نحتاج اليه هو ، كما قـــال الزميل المحترم . ان معالي الوزير من خـــلال دفاعه اعترف بالخطأ ونحن لا نريد ان يتكرر الخطأ ومهما كانت البلاغة في الرد والبيان فالشعب بحـــاجة الى السكر وان التجار الذين ذكرتم الارقام التي تعطى لهم يرفضون بيع السكر الا بمادة كاسدة عندهم وامـــا بيض واما شاي او مواد اخرى ، كل الذي نريده الا نخرج من هذه الجلسة كما قال الاخ ابو لؤي ، تصافينا ليس بيننا وبين الحكومة ثأر ولا عداوة انما هي مسؤولية يجب ان يضطلع بها النائب والـــوزير والمواطن في هذا البلد .

كل الذي نريده ان لا تسمح الحكومة للاستغلاليين ان يستمروا في استغـــلالهم ولا ان تسبـــق وزارة الاقتصاد ان لا تسبق التجار في تحديد السعر بشكل مرتفع ، اللحمة مثلا في اربد بـ ٩٥ قرش الكيلـــو فتأتي وزارة الاقتصاد وتحدد السعر ب ٧٩ سلفـــاً فهذا لايجوز فالوزارة اذا شعرت ان الاسعار تعدت حدودها فهناك تضع الحد ، أما ان تسبق التجـــار والبقالين والجزارين فتضـــع سعرا اعلى من السعر الحالي فهذا منطق اظن لايسلم به اي مواطن .

(ن)

السيد الرئيس

تفضل ابو صفوان

السيد البطاينة نائب اربد

القضايا لها علاقة بكلمتي ، ومـــن حقي اني اجيب عليها ، الاسلوب الذي اتبع في كلمة الدفاع عن النفس ، انا اعتقد ان هذا الاسلوب انما مضى قابل للرد عليـــه ، ولذلك انـــا احتج على الاسلوب اللي الذي اتهمنا به وزير الاقتصاد مثل هـــذا ليس

منطق الوزارة ، انا اوردت معلومـــات ووثائق لم احضر هذه المعلومات ولا هذه الوثائق من مكتبي او من داري وانما هذه الوثائق هي وثائق رسمية موقعة من الجهات الرسمية فعندما يقول وزير الاقتصاد بانها غير مطابقة يجب ان يثبت كيف انها غير مطابقة هذه الوثائق بالذات التي اوردتها هي اربعة وثائق وموقعة اولا وثانيا وثالثا ورابعا ، وهذه الوثائق فعندما يقول وزير الاقتصاد بانها غير مطابقة عليه ان يثبت انها غير مطابقة هذا من جهة .

من جهة اخـــرى ، اعترف وزير الاقتصاد بوجود مخالفات في وزارته وقال بان هذه المخالفات اطلع عليها في الجلسة وهذا في يقيني هو اتهـــام لان الحكم مسؤولية تضامنية وقد قال بالحرف الواحـــد بوصف ومديح اجراءاته بان هذه التدابير لم تؤخذ في السابق وهذا ايضا يعني بانه اتهام موجه الى سياسة الحكومة ، لان الحكومة ككل ، لان الحكم هو حكم تضامني ومتضامن ومتصل .

وهناك نقطة قد عدل وزير الاقتصاد عنهـــا وهي النقطة الهامة في هذا الموضوع هي صفقة السكر صفقة السكر ، يتعلق بمالك المصري وفي كوسيط وكما قال ان الاصل فيها هي او هو الشركة الاصيلة هي شركة (اي سي اسمافوب) هذا لايعنيني انـــا يعنيني هو ماورد قوانينا المحلية في هذا البلد الوزير قال بالحرف الواحد لقد وعد شركات التـــأمين ووعدت حقق هذه اموال الخزينة واموال الدولـــة المستندة الآن الى وعود من شركات التأمين ومـــن المصدر والى آخره . اما الذي اسأل عنه ماهو دور قوانينا المحلية وما هي الاجراءات القانونية في ظـــل القوانين التي اتخذها وزير الاقتصاد هل الاتفاقيـــة التي وقعها وزير الاقتصاد من الناحية القانونيـــة هي وثيقة رسمية قانونية اولا . هذه النقاط هي التي اود اريد ان استوضح او اعـــرف رأي وزير الاقتصاد ورأي الحكومة ايضا .

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس في الحقيقة القضية متابعة بكل ما تملي القوانين وسيادة القوانين والانظمة والمصلحة العامة في هذا البلد ونحن معترفين بذلك ومتابعة بدون اي ابطاء وتأخير .

السيد الرئيس

اعلن انتهاء المناقشة .

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اعمال الجلسة وسأبلغكم بموعد وموضوع الجلسة القادمة .. وارفع الجلسة .

« وانتهت الجلسة »

أمين عام مجلس الامة — هاني خير

رئيس مجلس النواب — كامل عريقات

وقائع العدد

اتفاقية بيع وشراء سكر برازيلي

الفريق الاول : وزارة الاقتصاد الوطني ويمثلها في هذه الاتفاقية معالي وزير الاقتصاد/ عمان .

الفريق الثاني : M. GOLODETZ, 29 Minicing Lane London EC 37 EU ويمثلهـــا في هـــذه الاتفاقية السيد مالك المصري .

بما ان الفريق الاول كان قد طرح مناقصة لشراء سكر وقد قدم الفريـــق الثاني عرضا خطيـــا بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦ وقد قبله الفريق الاول بكتابه رقم ٦١١/ ١٦١٧/٣/٥ المؤرخ في ٩٧٢/٢/٢٦ ٠

وبما ان كمية السكر البالغة اثني عشر الفا وستمائة طن قد شحنت بالفعل من ساوباولو في البرازيـــل الى العقبة بتاريخ ١٥/ ١٩٧٢/٤ .

وبما ان الفريق الاول يرغب في وضع الاتفاق في صيغة اتفاقية رسمية حسب الاصول المرعية ، لذلك فقد ايد الفريقان اتفاقهما على الشروط التالية : —

١ — تعتبر المراسلات المتبادلة بين الفريقين والمشار اليها اعلاه جزءا من هذه الاتفاقية .
٢ — ان الكمية هي اثناعشر الف طن من السكر البرازيلي المنشأ مع نسبة من الزيادة او النقصان لا تتجاوز ٥٠٪.
٣ — من المتفق عليه ان سعر السكر هو (٢٢٢ر٣٠) دولارا اميركيا للطن المتري الواحد سي . انـــد . اف العقبة ، لاينر تيرمز .
٤ — من المتفق عليه كذلك ان التعبئة يجب ان تكون في اكياس قطنية زنة كل منها (٦٠) كغم صافي .
٥ — من المتفق عليه ان الفريق الاول قد فتح الاعتماد المستندي غير القابل للنقض رقـــم ٧٢/١٨٨ المؤرخ في ١٩٧٢/٣/٧ والصادر عن البنك المركزي الاردني بشأن كمية السكر المتعاقد عليها .
٦ — من المتفق عليه كذلك ان نسبة الحلاوة في السكر يجب ان لا تقل عن ٩٩ر٥٠ درجة .
٧ — من المتفق عليه كذلك ان نسبة الرطوبة في السكر عند الشحن يجب ان لا تتجاوز (١) في الالف .
٨ — من المتفق عليه كذلك ان يكون السكر من اللون الابيض فقط .
٩ — من المتفق عليه ان الفريق الثاني قد قدم الكفالة رقم ١٨ /٧٢ ب والمؤرخة في ١٩٧٢/٣/٥ بمبلغ (٢٦٦٧٦٠) دولارا اميركيا والصادرة عن البنك العربي بالشروط الواردة فيها تأمينا لتنفيذ العقد .
١٠ — اذا نشأ اي خلاف بين الفريقين من جراء هذا التعاقد يحال على التحكيم لدى مجلس السكر العالمي بلندن.

حرر هذا الاتفاق في عمان بتاريخ ٧٢/٥/٢٤ على نسختين وتسلم كل فريق نسخة عنه .

فريق ثاني   فريق اول

ملحق محضر رقم (١)

للمحضر العام رقم (٩١) لعام ١٩٧٢

ملحق خاص بالبوليصة رقم (١/ سانتوس/برازيل) الواردة على الباخرة ليرتس LAERTIS الراسية بمينـــاء العقبة بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤ والعائدة لوكلائها السادة ابو زيد ونزال والمفرغة حمولتها في م٢ر٢ وقد سلمت تحت اشراف اللجنة على النحو التالي .

البوليصة	الماركـــة	العدد بالمانفيست	كيفية التسليم	الوزن حسب قبان ميناء العقبـــة كيلو	طن
١/سانتوس/برازيل	IAA	٢١٠٧٩ شوال	١٩٨٥٣٩ شوال سليم بوزن	٥٣٧	١١٨٤٣
			٦٥٠٣ شوال نواقص بوزن	٣٠٠	١٦٠
			٤٢٥٠ شـــوال فـــارغ المحتويات بوزن ممزق	٥٦٠	١
			٢٠٩ر٢٩٢		
بموجب كتاب عطوفة مدير عام دائرة ميناء العقبة رقم ٢٧١٢/٩/٢ تاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣			٦٠٠٠٠٠ شوالات سقطت بالبحر اثنـــاء عملية التجريم		
			١٥٨١ نقص عن القيد		
			٢١٠٨٧٩		
ملاحظة / تعبئة سكر دكه من البـــاخرة وعن شوادر الرصيف نتيجة تمزق الشوالات اثنـــاء عملية التنزيل والتحميل			٤٤٦٥ تعبئة/شوال خيش		٤٢٣ر٢٣٥
			٣٠٨ تعبئة/شوال قطن		
			١٠٢٩ كنسه/شوال خيش		٩٠ر٠١٥
					١٢ر٥١٨ر٦٤٧

ورد وزن الارسالية حسب قيد المانفيست ١٢ر٦٥٢ر٧٤٠ طن وبلغ عدد شوالات الخيش المستعملـــة (٥٤٩٤) شوال يكون وزنها باعتبار وزن الشوال الواحد (١٠٠٠) غرام (٥٤٩٤) كيلو غرام ، وبلغ عدد شوالات القطن المستعملة (٣٠٨) شوال يكون وزنها باعتبار وزن الشوال الواحد (٤٠٠) غرام (١٢٣) كيلو غرام بهذا يصبح وزن الشوالات الفارغة المعبأة سكر وكنسه (٥ر٦١٧) كغم وبذلك يكـــون النقص الفعلي في وزن الباخرة (١٣٩) طن و (٧١٠) كغم .

كذلك ظهرت كميات من السكر المتحجر اثناء التنزيل قــدرت بــ(٥٠٪) اي (٦٢٥٦) طــن وكميات تختلف من حيث اللون قدرت بــ (٤٠٪) اي ٥٠٠٥ طن وذلك حسب تقدير اللجنة المكلفة بالكشف على السكر بموجب كتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٤٢٢٩/٣/٥/٦١١ تاريخ ١٩٧٢/٥/٢٠

هذا وقد خلص على البضــاعة بواسطــة دائرة التمويــن والاستيراد بموجب المعاملة الجمركية رقم ٩١/١٢٨٨١ ت عقبــة تــاريخ ١٩٧٢/٧/٩ .

وكيــل الباخرة	مندوب التموين	مندوب التأمين
ابو زيد ونزال	عيسى الزعبــي	جميل مسنات
مع التحفظ بالنسبة للاضرار والاوزان ونوعية السكر الخاضعة لتقارير الخبراء للمعتدين لهذه الغايه		مع التحفظ بالنسبة لأوزان الشوالات السليمة ونسبة التحجر الخاضعة لتقارير الخبراء المعتمدين لهذه الغاية
مأمور الجمارك منير حداديــن مصدق ٩٧٢/٧/٢٩		مأمور الميـنــاء علي القطاطشه مدير عام دائرة ميناء العقبة
مندوب المؤسسة البحرية رفض التوقيع		المانفيست دقق احمد حسين

اسم الشركة	الكميــة	القيمــة	تاريخ البيع
١ ــ شركة وهبه تماري	٤٦٣ر٦٠٠	٣٩ر٦٣٧ر٨٠٠	١٩٧٢/٦/٢٧
	١٥٠٠٠ر٠٠٠	١٢٨ر٢٥٠ر٠٠٠	١٩٧٢/٨/٢٠
٢ ــ شركة دروزه التجارية	١٩٦٣ر٦٠٠		
	١٥٥		١٩٧٢/٦/١٠
	١٠٠		١٩٧٢/٧/٦
	١٠٠		١٩٧٢/٧/١٥
	١٠٠		١٩٧٢/٧/١٧
	١٠٠	٤٧٤٥٢ر٥٠٠	١٩٧٢/٧/٢٥
	٥٥٥		
	١٥٠٠	١٢٨٢٥٠ر٠٠٠	١٩٧٢/٨/٩
	٢٠٥٥	١٧٥٧٠٢ر٥٠٠	
٣ ــ الشركة التجارية الفلسطينية	١٠٠		١٩٧٢/٦/٧
	٥٢٥		١٩٧٢/٨/٩
	٢٢٥	٧٢٦٧٥ر٠٠٠	١٩٧٢/٨/١٥
	٨٥٠		
٤ ــ ياسين التلهوني	١٥٠٠	١٢٨٢٥٠ر٠٠٠	١٩٧٢/٨/١٧
٥ ــ نور الدين المصري	١٠٠		١٩٧٢/٦/١١
	٢٥٠	٢٩٩٢٥ر٠٠٠	١٩٧٢/٨/٩
	٣٥٠		
٦ ــ شركة خرفان اخوان	١٠٠		١٩٧٢/٦/١٧
	١٠٠		١٩٧٢/٧/٢
	١٠٠		١٩٧٢/٧/١٧
	٤٩		١٩٧٢/٨/٢
	٢٥٠	٥١٢١٤ر٥٠٠	١٩٧٢/٨/١٧
	٥٩٩		
	٧٣١٧ر٦٠٠	٦٢٥ر٦٥٤ر٨٠٠	
		١٣٩ر٧٨٧ر٥٠٠	شيكات باقية
الاجمــال		٤٨٥ر٨٦٧ر٣٠٠	المقبوض

تقرير كشف

عملا بأمر الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٥٩

تاريخ الكشف ١٤/٦/١٩٧٣

اسم المستورد ومحل اقامته : وزارة الاقتصاد الوطني – دائرة التموين والاستيراد والتصدير

رقم المعاملة الجمركية وتاريخها : مركز التخليص العقبة

البضاعة المستوردة : سكر من البرازيل

عدد الطرود : مايتا وعشرة الاف وثمانماية وتسعة وسبعون شوالا .

الكمية والوزن ١٢٦٥٢٫٧٤٠ طن قائم ١٢٦٠٠ طن صافي .

١ – حالة الطرود المعطوبة او الناقصة ونسبة العطب او النقص : بناء على طلب معالي وزير الاقتصاد الوطني في كتابه رقم ٦١١/٥/٣/١٣٧/٥ تاريخ ٨/٦/ قامت اللجنة الموقعة ادناه بالتوجه الى الباخرة « LAERTIS » الراسية في ميناء العقبة بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٢ للكشف على السكر حيث لاحظت ما يلي : –

أ – تعدد الماركات الموجودة على الشوالات حيث انها تزيد على خمسة عشر ماركة وعدم وجود اي شوال عليه الماركة المطلوبة بموجب الاعتماد وبوالص الشحن وهو « IAA » .

ب – رداءة نوعية الشوالات حيث انها من نوعيات مختلفة وليست اكياس قطنية جديدة اطلاقا .

ج – وجود تحجر في السكر ضمن الشوالات في جميع عنابر الباخرة وتقدر بخمسين بالماية قابلة للزيادة والنقص .

د – عدم ترتيب وتستيف الشوالات داخل العنابر بصورة صحيحة مما تسبب في اتلاف الشوالات وحصول النقص في كمية السكر الواردة .

هـ – وجود السكر بشكل دكه في العنابر نتيجة التحميل من الباخرة ونتيجة وجود شوالات ممزقة .

و – لاحظت اللجنة وجود شناكل وخطاطيف ظاهرة بعنابر الباخرة مما سبب تمزق الشوالات .

ز – وجود بعض الشوالات ممزقة اصلا في الباخرة وبعضها ممزقة ومخيطة ضمن طبقات شوالات السكر في عنابر الباخرة .

ح – تبين وجود عدة انواع من السكر وبها شوائب وللسكر عدة الوان .

و – وجدت بعض الشوالات داخل العنابر وعليها آثار الرطوبة والصدأ .

ز – وجدت اللجنة اهمال وتقصير من الباخرة بالنسبة لعدم وجود العدد الكافي من الحصر والحواجز في العنابر .

مندوب شركة التأمين مندوب الغرفة التجارية مندوب وزارة المالية

٢ – الجهات المسؤولة عن العطب او النقص في رأي اللجنة :–

تعتقد اللجنة بأن الجهة المسؤولة هي كالآتي :–

١ – مسؤولية البائع :–

أ – وردت كمية السكر ضمن شوالات تحمل ماركات عديدة وهي غير جديدة . وبعضها ممزقة اصلا ومخيطة .

ب – كمية من السكر بشكل متحجر .

ج – كمية من السكر بها شوائب . وكذلك له عدة الوان .

٢ – مسؤولية الناقل (الباخرة)

أ – لم يستف الناقل شوالات السكر داخل العنابر بصورة صحيحة .

ب – لم يضع الناقل العدد الكافي من الحواجز اللازمة داخل العنابر .

ج – لم يتخذ الاحتياطات اللازمة بالنسبة لوجود الشناكل والخطاطيف الموجودة بداخل العنابر مما سبب في تمزيق بعض الشوالات .

د – ظهور بعض الشوالات وعليها آثار الصدأ والرطوبة .

٣ – مقدار قيمة العطب او النقص في تقدير اللجنة : –

لا يمكن للجنة في الوقت الحاضر تقدير العطب او النقص الا بعد ان يتم تفريغ كامل حمولة الباخرة ومن ثم يصار الى اعطاء القيمة كاملة بعد اجتماع اللجنة مرة اخرى .

مندوب شركة التأمين
هيثم الصفدي

مندوب الغرفة التجارية
مصطفى عيد دوذين

مندوب وزارة المالية/الجمارك

مندوب وزارة الاقتصاد
فوزي زبانه

مندوب السيد مالك المصري